جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة

قسم الإعلام والاتصال

الخلفية السيسومهنية وتأثيرها على الممارسة الإعلامية

–دراسة على عينة من مراسلي ولاية الاغواط–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

من إعداد الطالبين :

–محمد خذير

–خليفة خذير

تحت إشراف :

– د . ذهبية آيت قاسي

السنة الجامعة 2019/2018

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز مخلوقين على قلبي في هذا الوجود
إلى من لهم الفضل في تربيتي وتعليمي، إلى من دفعاني دوما إلى
الأمام ومنحاني القدرة على المواصلة : أمي الحبيبة وأبي الغالي.
إلى جميع إخوتي وأخوتي الأعزاء كل واحد باسمه إلى جميع
الأصدقاء والزملاء بقسم ثانية ماستر علوم واتصال تخصص اتصال
وعلاقات عامة
إلى جميع أساتذتي ومعلمي من الابتدائي إلى الجامعي والى
جميع الأساتذة بالكلية إلى كل طالب علم نتمنى له النجاح
أهدي هذا العمل المتواضع.

خليفة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

وعلى آله و صحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم

الدين.

إلى الوالدين الكريمين

أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله ورعاهما بعنايته

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع أصدقائي، وزملائي في الدراسة

إلى كل من يحبني

إليهم جميعا أهدي جهدي وعملي المتواضع.

التشكر

نتقدم أولا بالشُّكر و الحمد لله سبحانه و تعالى فنقول

و ما توفيقي إلاَّ بالله و الصّلاة و السّلام على خير خلق الله محمّد و على آله و صحبه ومن والاه،

على توفيقه و نعمته علي بإتمام دراستنا و بحثنا هذا .

ومن ثم يطيب لنا أن نتقدّم بجزيل الشّكر و وافر الامتنان إلى كل من

ساهم في انجاز هذا البحث و أخصُّ بالذّكر المشرفة على البحث

الدكتورة آيت قاسي

على ما قدمته لنا من إرشاد و متابعة في البحث و تذليل الصّعوبات

العلمية التي واجهناها

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كل الذين مدوا لنا يد العون بتقديم

المعلومات و تقديم النصائح و الإرشاد

جازى الله الجميع خير الجزاء و جعل عملهم خالصا لوجهه، وجعله في ميزان

حسناتهم يوم القيّامة انه على ذلك لقدير، و بالإجابة جدير

ملخص

ملخص

تتناول الدراسة الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر انطلاقا من الظروف التي استجدت في الساحة الإعلامية بصدور قانون الإعلام العضوي الجديد سنة 2014، وتطور النقاش حول حقوق وواجبات الصحفيين، هذه الأحداث التي ربما تكون بداية مرحلة جديدة للممارسة الإعلامية في الجزائر وحاولنا من خلال الدراسة أن نلقي نظرة على وضعية المراسل الصحفي ووضعه المهني و الاجتماعي من خلال المراسلين بالجزائر، وتم الوقوف على ما يكفل للمراسل من حقوق في مختلف المؤسسات الإعلامية إضافة إلى المهام الملقاة على عاتقة وما يمكن أن يلاقيه المراسل من صعوبات لإتمام مهامه المنوطة به، حيث أفضت دراستنا إلى أهمية استقراره المهني .

الكلمات المفتاحية: المراسل الصحفي، الممارسة الإعلامية، الخلفية السيسيومهنية

فهرس المحتويات

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
الفهرس	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ – ب
الفصل الأولى: المقاربة المنهجية للدراسة	
الإشكالية	16
تساؤلات	17
أسباب اختيار الموضوع	17
أهمية الدراسة	17
أهداف الدراسة	18
نوع الدراسة و منهجها و أدوات جمع البيانات	18- 22
مجتمع الدراسة و عينتها	23
الدراسات السابقة	24
مصطلحات ومفاهيم الدراسة	30
الفصل الثاني: المراسل الصحفي والممارسة الاعلامية بين الضغوط الاجتماعية والتشريع	
المبحث الأولى: المراسل الصحفي: الممارسة الإعلامية في ظل قوانين وتشريعات الإعلامية و الضغوط الاجتماعية	34
المطلب الأولى: تعريف المراسل الصحفي	34
المطلب الثاني: أنواع المراسل الصحفي	35

المطلب الثالث: مهام المراسل الصحفي	38
المبحث الثاني: التأثيرات الاجتماعية على مهنة الصحافة	39
المطلب الأولى: الضغوط الاجتماعية و النفسية التي تواجه المراسل الصحفي	39
المطلب الثاني: مشكلات العمل الصحفي دول العا لم الثالث	42
المطلب الثالث: تأثير التكوين الإعلامي على العمل الصحفي	44
المبحث الثالث: المراسل الصحفي في التشريعات و مواثيق الإعلام في الجزائر	46
المطلب الأولى: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982	46
المطلب الثاني: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990	49
المطلب الثالث: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2012	52
المطلب الرابع: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2014	54
الفصل الثالث: تحليل وتفسير بيانات استمارة المقابلة	86-61
خاتمة	88
قائمة المراجع	89-88
الملاحق	91

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس.	60
(02)	توزيع مفردات العينة الدراسة وفق متغيرات السن	61
(03)	توزيع مفردات العينة وفق متغير المؤهل الأكاديمي	61
(04)	توزيع مفردات العينة وفق متغير التخصص العلمي	62
(05)	توزيع مفردات العينة وفق متغير طبيعة المؤسسة	63
(06)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الوضعية المهنية	64
(07)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الخبرة	65
(08)	توزيع مفردات العينة وفق متغير تاريخ الالتحاق بمهنة الصحافة.	66
(09)	توزيع مفردات العينة وفق متغير سبب الالتحاق بمهنة الصحافة	67
(10)	توزيع المفردات حسب مؤسسات العمل.	68
(11)	توزيع مفردات العينة وفق متغير تلقي التكوين في ميدان الصحافة	69
(12)	توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك طموح العمل في مؤسسة أخرى	70
(13)	توزيع مفردات العينة وفق متغير راضي المراسل على الأجر الذي يتقاضاه من عمله	70
(14)	توزيع مفردات العينة وفق متغير ممارس أعمال أخرى بخلاف عمل المراسل	71
(15)	توزيع مفردات العينة وفق متغير المعايير المعتمدة في تحديد أجرة المراسل	72
(16)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الاختلاف في الأجرة عند المراسلين	72
(17)	توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك المراسل لمسكن خاص به	73
(18)	توزيع مفردات العينة وفق متغير تأمين المؤسسة لمسكن خاص للمراسل	74
(19)	توزيع مفردات العينة وفق متغير تأمين المؤسسة النقل والمواصلات أثناء تأدية المراسل لوظيفته الإعلامية	75
(20)	توزيع مفردات العينة وفق متغير التحصل على المكافاءات والعلاوات والامتيازات	75

(21)	توزيع مفردات العينة وفق متغير التأمين الاجتماعي للمراسل	76
(22)	توزيع مفردات العينة وفق متغير علاقة المراسل بمدير المؤسسة التي يشتغل فيها	77
(23)	توزيع مفردات العينة وفق متغير طبيعة علاقة المراسل مع زملائه في العمل	78
(24)	توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك المراسل لعلاقة مع مراسلين يعملون في مؤسسات أخرى	78
(25)	مفردات العينة وفق متغير رأي المراسل في قانون الإعلام الجزائري	79
(26)	توزيع مفردات العينة وفق متغير جديد المراسل الصحفي في قوانين الإعلام	80
(27)	توزيع مفردات العينة وفق متغير مدى توفر الحماية القانونية للمراسل داخل وخارج المؤسسة	81
(28)	توزيع مفردات العينة وفق متغير توجه المراسل الصحفي نحو الانضمام إلى النقابات والاتحادات من أجل المطالبة بتحديد المكانة القانونية للمراسل الصحفي وضمان حقوقه	82
(29)	توزيع مفردات العينة وفق متغير أنوع الصعوبات التي يتعرض لها المراسل أثناء أدائه المهني	82
(30)	توزيع مفردات العينة وفق متغير صعوبات الوصول إلى مصدر الخبر من طرف المراسل	82
(31)	توزيع مفردات العينة وفق الرق بين المراسل والصحفي من حيث ضوابط أخلاقيات المهنة	83
(32)	توزيع مفردات العينة وفق متغير مدى تشابه العقوبات المسلطة على المراسل والصحفي	84
(33)	توزيع مفردات العينة وفق متغير طموح المراسل في الوصول إلى وظيفة دائمة في المؤسسة الصحفية	85

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	استمارة مقابلة	95

مقدمة

مقدمة

يلعب الإعلام دورا هاما في المجتمع وذلك لتزايد قوته في التأثير على الرأي العام وصناعة وتوجيهه بحيث أصبح حاجة إنسانية وضرورة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، كما يعتبر انعكاسا للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في أي بلد، فالتعرف على واقع أي بلد يكون من خلال وسائل إعلامه، على اعتبار أنها الواجهة والوسيلة التي تعكس وتبرز العادات والتقاليد والأنماط السائدة في مجتمع ما، زيادة على دور الإعلام كأداة أساسية في التنمية والبناء في المجتمع.

وسائل الإعلام من شانها القيام بإيصال كم كبير من المعلومات إلى عدد كبير غير محدود من الجمهور في وقت قصير، ومع أن وسائل الإعلام تقوم بتحقيق الفهم والتوجيه وتجعل الاتصال أكثر سهولة لكنها ليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ الهدف فلا ينبغي المبالغة في أهمية وسائل الإعلام وقدرة تأثيرها على الجمهور فهناك غيرها من الوسائل المؤثرة مثل: المسجد ، المدرسة ، الأسرة.

ويعتبر الصحفي هو جوهر العملية الاتصالية، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية، والتي بغض النظر مصدرها ونوعها لا بد أن تتم في إطار موضوعي هادف، وللوصل إلى هذا المبتغى يواجه الصحفي الكثير من الصعوبات والتحديات، ليتمكن من إيصال الرسالة المنوطة به، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من الإعلام في المجتمع مهما اختلفت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة، وهنا يمكننا أن نضرب مثال بالصحفي الجزائري، الذي خاض نضالا طويلا واجه فيه العديد من التحديات، التي كان فيها الثمن حياته لأداء مهنته فمنذ الاستقلال والى يومنا هذا عايش الصحفي الجزائري تحولات على مستوى دوره ومفهومه، وواقعه، وذلك وفق نظرة السلطة له وطبيعة الخطاب السياسي الموجه للممارسة الإعلامية.

ويمكن أن يكون عنصر الخلفية السيسيو مهنية للمراسل عنصرا أسياسيا يرهن مقدرته على أداء المهنة الصحفية وهذا ما نسعى لمناقشته من خلال هذه الدراسة التي تهدف في مقامها الأول إلى الوقوف على الوضعية المهنية والقانونية وحتى الاجتماعية التي يعيشها المراسل داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها. إضافة إلى تأثير هذه الوضعية على الأداء المهني للوظيفة الإعلامية الملقاة على عاتق المراسل، وفي هذا الصدد تم تقسيم البحث إلى الإطار المنهجي والإطار النظري وتم تقسيم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول المراسل الصحفي والممارسة الإعلامية في ظل القوانين والتشريعات الإعلامية والضغوط الاجتماعية أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان التأثيرات الاجتماعية على مهنة الصحافة مرورا بالمبحث

الثالث الذي تطرق إلى المراسل الصحفي في التشريعات و مواثيق الإعلام في الجزائر، أما الجانب التطبيقي فهو عبارة عن استمارة مقابلة موزعة على عينة من المراسلين في ولاية الأغواط.

الاطار المنهجي

الإشكالية:

تعتبر الصحافة مهنة من مهن وسائل الإعلام فهي بمثابة ناقل للمعلومات والأخبار، وعليه فهذه الوسائل تعمل على اختيار الأفضل لتقوم بتغطية مختلف النشاطات وإيصال المعلومة للجماهير المختلفة، وممارسة هذه المهنة تختلف في نوعها، فهناك الصحفي وهناك التقني وهناك المراسل والذين هم أحد ركائز هذه الوسائل، فتسعى كل وسيلة للعمل على الحصول على الشخص المناسب الذي يستطيع تغطية الأحداث والحصول على مختلف الأخبار لإيصالها للمؤسسة الإعلامية، بأفضل طريقة وأسرع من أي شخص آخر، فهو بهذا جوهر العملية الاتصالية وهو بمثابة المصدر أو الوسيلة التي من خلالها تنبع المعلومة في إطار موضوعي هادف، والمراسل في أغلب الأحيان يكون من المنطقة التي يعيش فيها، وهذا من أجل التغطية بكل حرية وموضوعية نتيجة المعرفة الجيدة بخصوصيات وخلفيات مجتمعه، وهذا ما يفسر أيضا تأثير هذه الخلفية في ممارسته لمهنته، فالمجتمع قد يؤثر على مثل هكذا نشاطات أو مهام، ولعل ابرز ما يمكن تمثيله بالصحفي الجزائري الذي خاض عديد من التحديات التي دفع فيها الثمن حياته من اجل أداء مهنته، وهذا ما ينطبق على المراسل الصحفي وخاصة في العشرية الدموية، وقد تم سن مجموعة من القوانين التي تعمل على السير الحسن للأداء الإعلامي فكان ذلك بداية بقانون 1982 دون أن يكتسب الصحفي بذلك الصفة المهنية، لتأتي أحداث أكتوبر 1988 والتي تمخض عنها قانون 1990 الذي كان بادرة أمل للصحفيين على مختلف أشكالهم، حيث منحهم الصفة المهنية وحدد لهم واجباتهم وبين لهم التزاماتهم، ومع مجيء سنة 1999 اكتسب الصحفي صفة أخرى فأصبح عون الدولة من منظور السلطة، وكل هذه القوانين الموجهة للصحفيين جاءت من أجل إخراج الصحفي والمراسل على حد سواء من السبات الاجتماعي الذي يعيش فيه وضبطه بالمهنة الإعلامية .

من خلال ما سبق من تتبع لتطورات واقع المراسل الجزائري ونظرا للظروف التي استجدت بصدور القانون العضوي الجديد للإعلان واختلاف الآراء حول حقوق وواجبات المراسلين حاولنا أن نلقي نظرة عن الواقع السوسيومهني للمراسلين وأثر ذلك على أدائهم المهني لمهامهم، وكان المنطلق من التساؤل الآتي .

كيف تأثر الوضعية السوسيومهنية للمراسل الصحفي على أداء متطلبات وظيفته؟

تساؤلات الدراسة:

- من هو المراسل الصحفي قانونيا ومهنيا؟
- هل يتأثر أداء المراسل الصحفي بتدهور ظروف العمل وضعف المكانة القانونية؟
- هل يتمتع المراسل بحقوقه الاجتماعية والقانونية؟
- هل قانون الإعلام الجزائري يحمي المراسل؟
- ما هي المعيقات التي تواجه المراسل الصحفي؟

أسباب اختيار الموضوع:

1 – الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت واقع الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي.
- المكانة التي يحتلها المراسل الصحفي في عملية نشر الأخبار.
- الدور الذي يلعبه المراسل الصحفي في صناعة الخبر.
- محاولة إيجاد متطلبات الممارسة الصحفية.

2 – الأسباب الذاتية:

- طموحنا الذاتي في مجال الصحافة والمراسلين.
- اهتمامنا الشخصي بقطاع الإعلام والاتصال كوننا في هذا المجال والتخصص.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة نابعة من أهمية الموضوع، كون مجال الصحافة وبالخصوص مراسلي المؤسسات الصحفية يشكل دائرة اهتمام وموضع دراسة لعديد الباحثين، وما زاد من أهمية هذه الدراسة هو احتكاكنا بأكبر عدد ممكن من المراسلين الصحفيين للمؤسسات الصحفية هنا بالأغواط، بغية التعرف على أهم الصعوبات التي يعاني منها المراسل الصحفي أثناء تأديته لواجبه وأيضا دوره في انتقاء الأخبار وتجاوزه لعامل المكان والزمان للحصول على مصدر المعلومة، وكذا الوقوف على ضرورة الممارسة الحرة وبدون أي قيود وخاصة في ظل المنافسة الشديدة مع الفضائيات والانترنيت التي تجعل من حرية الممارسة الصحفية ضرورة هامة لكسب الجمهور وتحقيق المصداقية المطلوبة في الصحافة ورجالها.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الحصول على كم من المعلومات حول الموضوع الممارسة الإعلامية في المؤسسات الصحفية، وكذلك إفادة الباحثين على انشغالاتهم و تساؤلاتهم حول الموضوع.
- دراسة أهم الضغوط الإعلامية التي تواجه المراسل الصحفي في مؤسسته إداريا وميدانيا.
- الإلمام بحقوق و الوجبات المراسل الصحفي في قانون الصحافة في الجزائر.
- التركيز على دراسة المراسل الصحفي من خلال دراسة العوامل المؤثرة على عمله في مجال الصحافة و هي الوضعية السوسيومهنية له.

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف أساسا إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة تفصيلة دقيق، وتسعى البحوث الوصفية إلى تقييم و تحليل الحقائق تحليل دقيقا وهي تتميز بكونها تنصب على الأحداث الحاضر[1].

وتعرف الدراسة الوصفية على أنها عبارة عن إخضاع الباحث لنشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلومة يحدد فيها مساره البحثي، من حيث نقطة انطلاق وخط السير ونقطة الوصول، مما جعل عدد من الباحثين يشبهون المنهج بالطريقة الواضحة المحددة المراحل.[2]

ويعرف أيضا عموما على انه علم التفكير وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة، أو هو الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها.[3]

ويرتبط الدراسة الوصفية بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية وبدراسة أي من الظواهر الطبيعية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة من هذه الظاهرة و يهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوفرة، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا

[1] محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه و تقنياته**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 118.

[2] احمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**،ط2، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر،، 2005، ص283.

[3] محمد راكنا الدغيني، **أساليب البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية**،ط2 مكتبة الرسالة ، الأردن، 1997، ص33.

بوصف الظاهر وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخر وذلك من خلال اعتماد أحد أنواع الدارسات الوصفية.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لكونه يستخدم في دراسة الظواهر، أو المشكلات المحلية في وصفها الراهن مثل قرارات الصحف وخصائص القراء، واتجاهات الممارسة المهنية وعلاقاتهم بمحيطهم السياسي و الاقتصادي...الخ، وباعتبارها مصادر معلومات نظرا لأنه يقوم على أسلوب العينات الذي يعتبر السمة المميزة للبحوث المسحية المعاصرة.[1]

ويعد منهج المسح الاجتماعي محاولة علمية منظمة لوصف وتحليل وتفسير الوضع الراهن لجماعة أو نظام ما أو بيئة معينة، وتعتبر الدراسات المسحية الاجتماعية ذات فائدة كبيرة، فعن طريقة الحقائق التي يجمعها الباحث عن ظاهرة ما وتحليلها و تفسيرها يمكن الوصول إلى تعليمات بشأنها كما انه يستفاد منها في التخطيط القومي ودراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع، وكذلك تقدير الموارد و الإمكانيات المتوافرة والتي يمكن استخدمها لعلاج المشكلات ثم وضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى ذلك فانه يستفاد من المسح الاجتماعي في قياس اتجاهات الرأي العام نحوى مختلف الموضوعات.

تعريف المسح الاجتماعي

هو طريقة لجمع البيانات من أعداد كبيرة من المبحوثين عن طريق الاتصال بمفردات البحث سواء كان الاتصال مباشر أو عبر هاتف أو بريديا من خلال استمارات تحتوي على أسئلة مقننة.

ويعرف أيضا على أنه العملية التي تجمع عن طريقها معلومات وحقائق عن فئة من الناس في مجتمع معين، أو عن ظاهرة أو مؤسسة اجتماعية بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

وقد عرف **مورس** المسح الاجتماعي بأنه منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور ما وذلك بإتباع طريقة عملية منظمة لتحقيق أغراض معينة[2].

---

[1] محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، عالم الكتاب، القاهرة، 1972، ص 178.

[2] تيفراني، **التطور التكنولوجي على الممارسة الإعلامية الصحفية دراسة وصفية لعينة من الصحف الجزائرية (الخبر،الوطن، المساء، البلاد)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، **مذكرة غير منشورة**، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006 ص11.

أما **هواتي** فقد عرف المسح الاجتماعي بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لبيئة اجتماعية، ويركز المسح الاجتماعي على قطاع عريض من الحاضر أو لفترة كافية من الزمن للدراسة بهدف الحصول على بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها بغية الاستفادة منها في ترشيد التطبيق العلمي في المستقبل القريب[1].

وهناك تعريفا أخر أكثر دقة لأنه أكثر تحديد للمسح الاجتماعي ولأدواته، إذ يعرف بأنه " محاولة منظمة للحصول على المعلومات من جمهور معين أو عينة منه وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث و المقابلة"[2].

من خلال ما سبق يمكن ندرك أن المسح الاجتماعي يعتمد على الدراسة الميدانية لقضايا معينة ويحاول اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر، و ذلك بعد جمع المعلومات الخاصة بها والتي يقوم بتحليلها للوصول إلى النتائج العلمية.

ويتناول البحث الذي نحن بصدد القيام به من بين أنواع المسوح المسح بالعينة، والذي يكتفي بدراسة عدد محدد من المراسلين في حدود الزمن والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث، والمسح بالعينة أكثر تعمقا من المسح العام في جمع الحقائق، وقد اقتضت هذه الدراسة الاتصال المباشر بعينة من المراسلين المدرجة في مجتمع البحث.

المقاربة النظرية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نظرية حارس البوابة الإعلامية والتي يرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية **كيرت ليوين** 1977 في تطوير ما أصبح يسمى بنظرية حارس البوابة الإعلامية، وتعتبر دراسة **ليوين** من أفضل الدراسات المنهجية في مجال القائم باتصال حيث برئ أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وكلما طالت هذه المراحل يصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات له أهمية كبيرة في انتقاء المعلومات، وقد أجريت في الخمسينيات سلسلة من الدراسات تركز على حراسة البوابة بدون استخدام هذا المصطلح وقام بهذه الدراسات مجموعة من الباحثين الأمريكيين أمثال **بريد وكارتر** و**ستارك وجيبر** و**جاد** و**وأيت** وغيرهم، وأشارات هذه الدراسات أن النظرية تمر بمراحل عديد وهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي، وتشبه هذه

[1] زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الاجتماعي**، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980، ص110.

[2] محمد علي محمد، **مقدمة في البحث الاجتماعي**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1983، ص 182.

المراحل السلسلة المكونة من عدة حلقات، أي وفق اصطلاحات نظرية المعلومات فالاتصال هو مجرد سلسلة متصلة الحلقات.[1]

وهذه السلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة جدا، حيث تمر المعلومات بالعديد من الحلقات، كما هو الحال في الصحف والراديو والتلفيزيون.

ومن الحقائق الأساسية التي أشار إليها **كريت ليوين** أن هناك في كل حلقة على طول السلسلة فرد ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي يتلقاها سيمررها كما هي إلى الحلقات التالية أو سيزيد عليها أو يحذف منها أو يلغيها تماما.

وكمفهوم حراسة البوابة يعني السيطرة على مكان استراتجي في سلسلة الاتصال، بحيث يصبح لحراس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من بوابته، وكيف سيمر حتى يصل إلى الجمهور المستهدف.

ويمكن تقسيم العوامل التي تأثر على عمل حارس البوابة إلى أربعة عوامل أساسية:[2]

- معايير المجتمع وقيمه وتقاليده.
- معايير ذاتية تشمل عوامل التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والاتجاهات، والميول والانتماءات والجماعات المرجعية.
- معايير مهنية تشمل سياسة الوسيلة الإعلامية، و مصادر الأخبار المتاحة، و علاقات العمل وضغوطه.
- معايير تتعلق بالجمهور.

[1] حسن عماد مكاوي وآخرون، **نظريات الاعلام**، 2007. ص 296.

[2] حسن عماد مكاوي، المرجع نفسه، ص ص 297-298.

أدوات جمع البيانات: المقابلة والملاحظة

1 - المقابلة

اعتمدنا في دراستنا على استعمال المقابلة التي تعتبر "وسيلة للحصول على المعلومات بطريقة مباشرة وتعرف المقابلة على أنها تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين. "[1]

كما تعتبر المقابلة على أنها استبيان شفوي فبدلا من كتابة الإجابات، فإن المستجوب يعطي معلومات شفويا في علاقة مواجهة، ومن المميز فيها "أن القائم بالمقابلة يستطيع أن يشرح الغرض من الدراسة كما يستطيع أيضا أن يتحقق من إجابات المستوجب في مراحل المقابلة بسؤاله بعض الأسئلة التي تفيد من التأكد من الإجابات المعطاة ".[2]

تعتبر المقابلة أفضل الطرق لتقييم الصفات الشخصية وكذا تفيد في الاستشارة وتزويدنا بمعلومات تكمل أداة أخري لتجميع المعلومات والبيانات،[3] ومحاولة منا لإيفاء الموضوع حقه قمنا بإجراء جملة من المقابلات مع مجموعة من المراسلين الصحفيين بولاية الأغواط مكان عينة الدراسة ،وهذا بغرض التعرف على واقعهم السوسيومهني، وكذا عن الآثار المترتبة عنه، ولعل المراسل الصحفي يخضع لعديد العوامل التي تأثر على أدائه لمهنته على غرار مستوى الدخل ومختلف العلاقات التي تربطه بمديره أو بغير من المراسلين.

ولإجراء هذا النوع من المقابلات قمنا بصياغة مجموعة محددة وشاملة من الأسئلة، وقمنا بطرحها على الأشخاص المعنيين بنفس الصياغة والترتيب وذلك للحصول على معلومات تفيد البحث.

2 - الملاحظة:

واعتمدنا على الملاحظة كأداة ثانية والتي يمكن تعريفها على أنها: "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، أو هي إدراك الظواهر أو الوقائع والعلاقات عن طريق الحواس سواء وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة"[4]، وقد استخدمنا الملاحظة في جمع المعلومات خاصة في الجانب المتعلق بالخلفية السيسيومهنية على الممارسة الإعلامية

[1] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في دراسات الإعلامية**، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص392.

[2] احمد بدر، **أصول البحث العلمي و مناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979 ص 338.

[3] احمد بدر، **المرجع نفسه**، ص 340.

[4] تيفراني، **مرجع سابق**، ص13.

للمراسل، حيث مكنتنا الملاحظة من الاقتراب من الظاهرة المدروسة وذلك عن طريق ملاحظتنا الأوضاع المهنية والاجتماعية لمفردات عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة و عينته

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المراسلين على مستوى الوطني العاملين في المؤسسات الإعلامية باختلافها سواء عمومية كانت أو خاصة وأيضا المراسلين العاملين في الجرائد والمجلات والإذاعات الوطنية.

عينة الدراسة:

تحتوي عينة الدراسة على 15 مراسل يتوزعون على المؤسسات الإعلامية باختلافها على مستوى الوطن والمتواجدين بولاية الأغواط.

واعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية التي تتماشى مع متطلبات الدراسة، حيث يقوم الباحث باختيار مفردات العينة بطريقة تحكمية لا مجال للصدفة، بل يقوم شخصيا بانتقاء المفردات العينة المجسدة أكثر من غيرها لما يحتاجه من معلومات وبيانات.[1]

الاطار الزمني و المكاني للدراسة

1 – **الإطار الزمني**: وتم الشروع في هذه الدراسة من بداية شهر جانفي 2018 إلى غاية 26 أفريل من نفس السنة.

2 – **الإطار المكاني**: ويمثل في مجموعة المراسلين الصحفيين المتواجدين بولاية الاغواط مكان إجراء هذه الدراسة.

[1] احمد بن مرسي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص174.

الدارسات السابقة

1 – الدراسة الأولى:

كانت للطالب عبد القادر بغداد بآي بعنوان "الخلفية السوسيومهنية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني " دراسة ميدانية لمرسلي الصحافة المكتوبة بوهران، وهي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع والاتصال.[1]

حيث انطلقت هذه الدراسة من الإشكال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تأثر الخلفيات السوسيومهنية على واقع الأداء المهني لممارسي الصحافة المكتوبة بوهران ؟

أين حلل الباحث السؤال الرئيسي إلى عدت تساؤلات فرعية:

- هل البحث عن تحسين المستوى المعيشي هو ما يوجه أنظار الصحفيين إلى هذه المهنة؟
- هل عدم تخصص بعض الصحفيين هو السبب في عدم تفاعلهم مع المختصين؟
- كيف يساهم الاستقرار في العمل وفي العلاقات بين الصحفيين في التحسن من أدائهم المهني في المؤسسة؟
- كيف لتأسيس شبكة علاقات و تواصل بين ممارسي الصحافة أن يحسن الأداء في محيط العمل ويدفعهم إلى التمسك أكثر بالمهنة؟

وانطلق الباحث في هذه الدراسة أيضا من عدة افتراضات تمثلت في:

- البحث عن تحسبين الوضع الاجتماعي هو السبب وراء الالتحاق بمهنة الصحافة.
- عدم امتلاك الصحفي للتكوين في الإعلام يحد من تفاعله داخل الوسط المهني.
- حسن معاملة الصحفيين في فضاء العمل يدفعهم إلى تحسبين أدائهم المهني.
- امتلاك الصحفي لعلاقات داخل محيط العمل يساعد على ترقية المهنة الصحفية.

[1] عبد القادر بغداد بآي، **الخلفية السوسيومهنية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني دراسة ميدانية لمرسلي الصحافة المكتوبة بوهران** لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع الاتصال، **مذكرة غير منشورة**، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013.

وكان المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو منهج المسحي التحليلي، على مجتمع دراسة متكون من عشرين صحفية صادرة بوهران والمتمثلة في: صوت الغرب، الشروق، البلاغ، الجمهورية، الوصل الوطني، النهار، الجزائر الجديد، وهذه نشرت بالغة العربية، وكذا la voix de loranie، west tribune battriotes، algerie bresse lecho doran le quotidien d oran ممثلة للصحف التي تنشر باللغة الفرنسية، وتمثلت عينة الدراسة في المعاينة غير الاحتمالية وبرر الباحث باستهدافه أكثر ما يمكن التعامل معهم من الصحفيين في الصحافة المكتوبة في وهران.

واستعان الباحث في دراسته على الاستبيان، ضمن إطار زمني امتد من شهر جانفي2009 إلى غاية شهر ديسمبر 2012 أما وإطار مكاني تمثل في مدينة وهران بالغرب الجزائري لتتوصل هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أصبح عامل الخبرة أهم معيار لتحديد أجرة الصحفيين في المؤسسات الإعلامية.
- مشكل الحماية الاجتماعية وانعدام الضمان الاجتماعي يطرح إشكال غياب الضمانات القانونية للصحفي في مواجهة مخاطر المهنية.
- ظهور الحساسية بين الصحفيين الناجمة عن هاجس عدم التخصص الإعلامي الذي ولد ضغط بين الزملاء في العمل وهذا ما أثر سالبا على العمل الصحفيين بشكل عام.
- تركيز المؤسسات الإعلامية على مصادر المعلومات سواء من حيث دفع الصحفيين إلى الحفاظ على مصادرهم المعلوماتية التي يتعاملون معها كفرض عين أو اهتمامهم المتزايد بها وذلك.
- وجود علاقات جيدة بين الصحفيين على اختلاف المؤسسات الإعلامية العاملين فيها.

وتمت استفادتنا من هذه الدراسة من خلال التعرف على أهم الممارسات المهنية للصحفيين، وكذا التعرف على الواقع الاجتماعية المهني الذي يعيشه الصحفي وتأثير هذه الأخير على أدائه المهني، وتم أيضا الاطلاع على أهم الضغوط التي يتعرض لها الصحفي سواء كانت داخل المؤسسة آو خارجها.

2 – الدراسة الثانية:

للطالب ربيعة ديب دراسة بعنوان "واقع حق التأليف الصحفي في الجزائر في قطاع الصحافة المكتوبة، وهي مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال".[1]

[1] ربيعة دبب، **واقع حق التأليف الصحفي في الجزائر في قطاع الصحافة المكتوبة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال**، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

وانطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

ماهر واقع التأليف الصحفي في قطاع الصحافة المكتوبة بالجزائر في فترة ما بعد التعددية الإعلامية؟

كما قام الباحث بتوضيح الإشكالية بطرحه لمجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المشاكل التي يواجهها الصحفي في مجال حق التأليف الصحفي؟
- ما مدى وعي الصحفي الجزائري بحقوقه على إبداعاته الصحفية؟
- ما هي الاقتراحات الضرورية لحماية حق التأليف الصحفي في الجزائر؟

وقد رأت صاحبة الدراسة أن المنهج المسحي في هذه الدراسة هم المنهج المناسب للحصول على المعلومات، فيما كانت عينة البحث هي العينة العشوائية غير المنتظمة والتي تتكون من 150 فرد واستعان الباحث في هذه الدراسة على أداة الاستبيان في إطار زمني امتد من 2002- 2007 بالجزائر، لتتوصل الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعاني الصحفيين ظروف سيواقتصادية متدهورة مما يستلزم تطويرها.
- أن المجتمع الصحفي شاب وطموح يسعى إلى التأليف والشهرة.
- أن الصحفي يهتم بمجال حق التأليف الصحفي لكنه يعاني من نقص المعارف.

كما تمثلت استفادتنا الشخصية من هذه الدراسة في توضيح بعض النقاط التي تعيق نجاح المراسل الصحفي ومن أهمها:

- إن المراسل يعاني من معيقات اقتصاديا ناتج عن ضعف اقتصاد المؤسسة الإعلامية العامل بها.
- تنوع دائرة اهتمام المراسلين الصحفيين لتتعدى كونه مراسل إلى الخوض في مجال التأليف الصحفي ويشكل نقص المعارف هاجس أمام المراسل لبلوغ هدفه.

3 – الدراسة الثالثة

دراسة الطالب محمد شبري تحت عنوان "ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992 -2004 [1]، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال.

[1] محمد شبري، **ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992 –2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، **مذكرة غير منشورة**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

وانطلقت من السؤال الإشكال التالي:

هل فعلا تأثرت الممارسة الصحفية نتيجة الأزمة؟ وهل يمكن أن نتكلم عن حرية الصحافة في ظل القوانين المعمول بها في فترة الأزمة؟

هذا السؤال الذي قسمه الباحث إلى عدة تساؤلات فرعية تمثلت في:

- كيف كان الصحفي الجزائري يتعامل مع مصدر الخبر في ظل حالة الطوارئ؟
- ما هي الأشكال التي تمارسها السلطة للحد من حرية التعبير في الجزائري ؟
- ما مستقل المهنة الصحفية في ظل المتابعات القضائية والإدارية للصحفيين.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يستهدف تصور وتحليل وتقويم خصائص معينة أو موقف معين تغلب عليه صفة التحديد ودراسة الحقائق على مجتمع دارسة يكون أساسا من الصحفيين الجزائريين للحصول منهم على أجوبة للأسئلة المطروحة للوصول إلى المعلومات والحقائق التي تفي بالغرض وتخدم الدراسة.

أما بالنسبة للعينة فنظرا لطبيعة الموضوع وأهميته فقد استلزم استخدام العينة بدقة، لهذا الأساس قام الباحث باختيار العينة المقصودة وهذا على عدد من الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة المستقلة والعمومية الناطقتين بالغتين العربية والفرنسية على مستوى الجزائر العاصمة، إذ يبلغ أفرادها 100صحفي، 50 منهم في قطاع الصحفي الخاص و50 في القطاع الصحفي العام.

واعتمد الباحث في رسالته على المقابلة والاستبيان كأدوات للبحث ضمن إطار زمني امتد ما بين سنتي 2005 – 2006 وإطار مكاني تمثل في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر قانون الإعلام سنة 1990 بمثابة شهادة ميلاد الصحافة المستقلة في الجزائر.
- تعرض الصحفيون خلال فترة الطوارئ في الجزائر إلى مختلف أشكال الضغوطات من بينها الإدارية التي تمنعه من الكتاب في بعض المواضيع.
- أن المتابعة القضائية التي تمارس ضد الصحفيون في الجزائر تعدت إلى حياتهم الخاصة.

كما تمثلت استفادتنا الشخصية من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ساعد قانون الإعلام 1990 الصحفيين على إصدار صحف مستقلة و =فتح المجال للإعلام الخاص.
- التعرف على بيئة عمل الصحفي إبان فترة حالة الطوارئ والمخاطر التي كان يعمل في ظلها.
- تعرض الصحفيين خلال تلك الفترة لمتابعات قضائية صارمة والتي تعدتهم إلى حياتهم الشخصية والتي وصلت في بعض الأحيان إلى التهديد بالقتل.

4 – الدراسة الرابعة

دراسة للطالبة أحلام بآي تحت عنوان" معوقات الصحافة في الجزائر " دراسة ميدانية بمؤسسات الصحفية بمدينة قسنطينة، وهي مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تخصص وسائل الإعلام والمجتمع.[1]

وانطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

ما هي المعوقات التي تتعرض لحرية الصحفي في الجزائر أثناء ممارسته المهنية ؟

وتناولت هذه الدراسة عدة إفترضات هي:

- ما يتعرض إليه الصحفي في الجزائر أثناء ممارسته المهنية لمعوقات سياسية وقانونية تحد من حريته، ومؤشراتها العامة هي ضغوط السلطة الحاكمة و قانون الإعلام و قانون العقوبات.
- ما يتعرض إليه الصحفي من معوقات اقتصادية تحد من حريته وأخيرا مؤشرات العامة هي نفوذ صاحب المال (التمويل) والإشهار وسيطرة الدولة على المطابع.
- ما يتعرض له الصحفي من معوقات مهنية تحد من حريته.

واستخدمت صاحبة هذه الدراسة المنهج المسحي واختارت الباحثة المسح الشامل للعينة، وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الصحفيين الدائمين والعاملين في المؤسسات والمكاتب الصحفية في مدينة قسنطينة، حيث حددت عينة الدراسة في مجموعة من الصحفيين العاملين في21 مؤسسة ومكتب تتواجد بدار الصحافة بولاية قسنطينة، واستعملت الباحثة أداة الاستبيان كأسلوب لجمع البيانات الإحصائية.

[1] أحلام باي، **معوقات الصحافة في الجزائر دراسة ميداية بالمؤسسات الصحفية بمدينة قسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص وسائل الإعلام والاتصال، **مذكرة غير منشورة**، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانساتية والعلوم الاجتماعية، 2006.

وتم الشروع في انجاز هذه الدراسة على مراحل تتمثل في الجانب النظري حيث استمر من أكتوبر 2005 إلى غاية أفريل 2006 والجانب الميداني تم الشروع فيه شهر ماي 2006 إلى غاية أوت 2006، أما من الناحية المكانية تم الدراسة على مستوى مقرات الصحف المتواجدة بمدينة قسنطينة.

قد أصفرت الدراسة على مجموعة من النتائج تمثلت في:

- المعوقات السياسية والقانونية منها أن السلطة الحاكمة في الجزائر لا تسمح على العموم للصافحة بانتقادها.
- تحد سلطة الرئيس من حرية الصحافة وقانون الإعلام ناقص، كما أن قانون الإعلام يجب أن يعدل.
- المعوقات الاقتصادية تمثلت في ضغط من الممولين على الصحافة العمومية، كذلك ضغط على الصحف من إجراء الإشهار العمومي واحتكار المطابع من طرف السلطة الحاكمة.
- المعوقات المهنية حيث وجود صعوبة للوصول إلى مصادر المعلومات، ووجود تدخل على عمل المبحوثين والطرف المتدخل هو رئيس التحرير.

وتمثلت الاستفادة الشخصية من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة أهم المعوقات القانونية التي تحد من حرية الصحفيين.
- التعرف على أهم المشاكل المهنية و الاجتماعية التي تحد من حرية الصحفيين الجزائريين.
- معرفة وجهة نظر الصحفيين لقانون الإعلام الجزائري.
- معرفة التدخلات السلطة الحاكمة في العمل الصحف.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

1 – الممارسة الإعلامية

1 1 الممارسة

- **تعريف اللغوي:**

ممارسة الأمر بمعنى عالجه وزاوله وشرع فيه، أو هي المجهود الذي يبذله الإنسان لتحصيل منفعة.[1] الممارسة تعني أفعال الأفراد والمجموعات عندما يؤدون أعمالهم.

[1] علي بن هادية وآخرون، بن الحاج يحي الجيلاني، القاموس الجديد للطالب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص699.

- **التعريف الاصطلاحي:**

هي محصلة تفاعل عدد من العناصر والعوامل التي تبدأ بالفكرة أو المبدأ أو الهدف العام للمؤسسة إلى الضوابط والقيود التي تفرضها العلاقات التنظيمية والأدوار والمراكز المرتبطة بالإطار التنظيمي للمؤسسة.

1 2 الإعلام

- **التعرف الاصطلاحي:**

يعرفه **عبد اللطيف حمزة:** بأنه تزويد الناس بالأخبار الصحفية والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة.[1]

يقول **فيرنان تيرو** أن " الإعلام هو نشر الوقائع و الآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ وأصوات أو صور وبصيغة عامه بواسطة معلومات يفهمها الجمهور،[2] أي أن الإعلام هو نشر الحقائق والأفكار وأراء الجماهير بواسطة الإعلام المختلف.

يعرفها كل من **عبد الحميد بن عطية** و **هناء حافظي بدوي** على أنها الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحو بعض الأغراض المحددة لبعض الأمور و التي تم تنميطها في مجموعة من الأساليب الفنية والمناهج العلمية. [3]

- **التعريف الإجرائي للممارسة الإعلامية:**

ونستخلص مم سبق أن الممارسة الإعلامية هي سلسلة الأفعال التي تسمح بإنتاج مادة إعلامية أما الممارسة الصحفية فتعني العمل الصحفي وهي " مسؤولية مهنية لها قواعد وأساليب ولها أعراف تحكمها طبيعة العمل ونتائجه[4] "

ونستنتج أيضا أن الممارسة الإعلامية هي مجموعة من الأفعال والتحركات التي تصدر مادة صحفية تنشر على شكل صحف وتهدف إلى تزويد الجماهير بمعلومات الصحيحة.

---

[1] زهير احددن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007 ص 14.

[2] زهير احددن، المرجع نفسه، ص 14.

[3] عبد الحيد عطية وآخرون، الخدمة الاجتماعية، مجالات تطبيقيها، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص ص90 – 89.

[4] احمد بن عبد المالك، قضايا إعلامية، دار مجد لاوي للنشر الأردن، 1999، ص 45.

1 – تعريف المراسل الصحفي:

- **التعريف الاصطلاحي:**

يطلق على المراسل الصحفي عبارة "جندي مشاة" أو "عالم الإخبار" لأنه يضطلع بمهمة الكتابة عن الأحداث من موقعها، فهو كالصياد الذي يخرج إلى البرية ليعود وفي جعبته زاد اليوم، والمرسل الصحفي هنا رجل المهمة الصعبة الذي يكون على استعداد دائم لتغطية أي حدث مكلف به.[1]

كما يعرف المراسل على انه الجوال الذي يتنقل بين البلدان الإعداد تغطية إخبارية.[2]

- **التعريف الإجرائي للمراسل:**

هو مصدر معلومات الوسائل الإعلامية وجمهورها وهو العين التي ترى بها وسائل الإعلام فالمراسل هو ذلك الشخص الذي يتحمل جهد البحث عن الخبر من مصدره واستخلاصه وصياغته بطريقة ملائمة، ليرسل إلى المؤسسة الإعلامية التي توجهه بدورها لجمهورها إلما عن طريق المراسل نفسه أو عند طريق وسائل أخرى.

2 – تعريف المهنة:

هي تلك العملية التي يمكن من خلالها تحديد الوظيفة كمهنة، و تحتوي على هياكل معرفية أو نظرية تحدد مجال الخبرة، و يضاف إلى ذلك نشأة الروابط المهنية وزيادة الشعور بالهوية الجماعية وصياغة رموز تلائم السلوك المهني وتطور الالتزام اتجاه أفراد المجتمع.[3]

3 – الوضعية السوسيومهنية:

- **التعريف الإجرائي:** يمكن تعريف الوضعية السيسيومهنية على أنها جميع العوامل التي يعايشها المراسل الصحفي وتؤثر في عمله وأدائه المهني داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها سواء من الماحية الأمنية أو الاجتماعية أو القانونية، والتي تأثر على سير المهنة الصحفية إما بالإيجاب أو السلب.

[1] رضوان بوجمعه، الصحف و المراسل الصحفي في الجزائر، تاكسيج كود للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص45.

[2] عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية، دار الهلال، الأردن، 1998، ص73.

[3] فهمي اشرف خوخة، الرقابة في المؤسسات الصحفية، المعهد العلي للدراسات الأدبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص26.

الإطار النظري

الفصل الثاني : المراسل الصحفي والممارسة الاعلامية بين اضغوط الاجتماعية والتشريع

المبحث الثاني: التأثيرات الاجتماعية على مهنة الصحافة

المطلب الأولى: الضغوط الاجتماعية و النفسية التي تواجه المراسل الصحفي

المطلب الثاني: مشكلات العمل الصحفي دول العا لم الثالث

المطلب الثالث: تأثير التكوين الإعلامي على العمل الصحفي

المبحث الثالث: المراسل الصحفي في التشريعات و مواثيق الإعلام في الجزائر

المطلب الأولى: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982

المطلب الثاني: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990

المطلب الثالث: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2012

المطلب الرابع: المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2014

المبحث الأولى: المراسل الصحفي وممارساته الإعلامية في ظل قوانين وتشريعات الإعلام والضغوط الاجتماعية

المطلب الأول: تعريف المراسل الصحفي

يعد المراسل العنصر الأساسي في العملية الاتصالية، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية، والتي مهما كان مصدرها ونوعها فلا بد أن تتم في إطار موضوعي هادف وعلى الرغم من أهميته في المجتمع إلي انه لا يحظى بتعريفات تحدد مفهومه، ومن أهم التطرقات لتعريفه، وروده في القرآن الكريم والمتمثلة في الرسالة المحمدية التي جاء بها سيد الخلق الرسول عليه الصلاة والسلام" قال تعالى: «إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا، ولا تسأل عن أصحاب الجحيم» (البقرة الآية 118)[1].

كما تناولته معاجم اللغة العربية فكلمة "مراسل هو اسم فاعل من راسل وتتعدد معانيها فالمراسل الإداري: هو من يتكفل بتوصيل المراسلات والنشرات بين موظفي الإدارة الواحدة و مهمته أيضا جمع الأخبار والمقالات، والمراسيل من النساء التي تراسل الخطاب أو التي فارقها زوجها بطلاق أو غيره[2].

وفي تعريف الصحافة العالمية: يطلق على المراسل الصحفي عبارة "جندي مشاة" أو "عالم الإخبا" لأنه يضطلع بمهمة الكتابة عن الأحداث من موقعها، فهو كالصياد الذي يخرج إلى البرية ليعود وفي جعبته زاد اليوم، والمرسل الصحفي هنا رجل المهمة الصعبة الذي يكون على استعداد دائم لتغطية أي حدث مكلف به.

[1] القران الكريم، سورة البقرة، الاية 118.

[2] مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، ط5، مكتبة الشرق الدولية، مصر،2011، ص 340.

ويعرف أيضا بأنه "الصحفي الذي تعينه المؤسسة الإعلامية سواء كانت جريدة أو إذاعة أو تلفزيون في مكان ما أو مدينة ما لتغطية الأحداث الدائرة هناك، ويرسلها في الوقت المناسب إلى إدارة تحرير المؤسسة[1] ".

تم التطرق لمفهوم المراسل في معجم المصطلحات الإعلامية بالشكل التالي"فالمراسل يعتبر من أهم المصادر التي تحصل من خلالها الصحف على الأنباء، وهو الوسيلة الأساسية للصحف في تحقيق التميز والسبق بالأنباء وتغطيتها[2].

ذلك أن الأنباء التي بثتها وكالات الأنباء هي مصدر مشاع لكل الصحف ووسائل الإعلام التي تشترك في وكالات الأنباء، ومن ثم فإن الصحف لا تستطيع أن تحقق سبقا صحفيا من خلال اعتمادها على وكالات الأنباء، ولكنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق مراسلها الخاص، هذا بالإضافة إلى أن الأنباء التي تبثها وكالات الأنباء العالمية يتم صناعتها من الفلسفة الإعلامية الغربية، بالإضافة إلى أنها تراعي احتياجات المستقبل الغربي، ولذلك فإن المراسل الصحفي الخاص للصحيفة أو للوسيلة الإعلامية هو الذي يستطيع أن يقوم بتغطية الأنباء وأخبارها طبقا لتصوره ولاحتياجات جمهوره واهتمامهم، كما أنه هو الذي يستطيع أن يقدم تغطية أكثر عمقا للأحداث وأن يقدم خلفية الأحداث ويقوم بتفسيرها[3] ".

المطلب الثاني: أنواع المراسل الصحفي

قد تتوحد مجموعة تعاريف للمراسل الصحفي وتجتمع على تعريف واحد لكنها تتنوع أيضا بتنوع طبيعة عمله، ومن أنواع المراسل نذكر:

1 - المراسل الحربي:

وهو الشخص الذي ينقل التقارير الإعلامية بأنواعها من ميدان المعركة إلى مراكزه وقد عبرت كتابات الصحفيين والتي وثقتها وسائل الإعلام العراقية عن واقع الحرب وتطوراتها ومنظورها المستقبلي، حيث

[1] دليلة صالحي ، السوسيومهني للمراسل الصحفي بالجزائر، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي، العدد 10 مارس 2015،ص 93.

[2]- محمد جمال الفار، **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 294 و 295.

[3] محمود جمال الفار ، المرجع نفسه، ص 291.

كانت الكلمة والصورة مصدر معلومات لأغراض التبعية الجماهيرية والتثقيفية، لكن التقرير التلفزيوني (صورة من المعركة) مثلا والذي كان يعده إعلاميو ومصورو التليفزيون كان مقدما ومتميزا في التعبير عن كفاءة المراسل في تغطيته للأحداث الساخنة من المواقع الموجود فيها[1]".

2 - المراسل الخارجي:

في حالة وقوع حدث مهم تقوم الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية باختيار أحد محرريها، وتقوم بإرساله لتغطية هذا الحدث ثم العودة إلى مقر الصحيفة وغالبا ما يحدث ذلك عند نشوب الحروب أو وقوع الانقلابات أو الثورات، لكن هذا المراسل لا تتوفر لديه المعرفة الكافية بظروف الدولة التي يقوم بتغطية الحدث فيها ويتعرض المراسل لمخاطر شديدة خاصة خلال الحروب، حيث يمكن أن يصاب خلال قيامه بتغطية أحداث الحروب والنزاعات المسلحة، كما أنه يحدث في كثير من الأحيان منع المراسل من الدخول إلى مواقع الأحداث وبالتالي يتم إجبارهم على الاعتماد بشكل كامل على البيانات التي تدلي بها المصادر الرسمية، وقد تكون هذه البيانات زائفة وغير دقيقة، ولا تتضمن إلا قدرا ضئيلا من الحقيقة فالمراسل الخارجي لابد أن يكون مؤهلا علميا للقيام بهذه الوظيفة ومعدا إعدادا أكاديميا جيدا كما يكون قد اكتسب مهارات متنوعة من خلال عمله في أقسام مختلفة وأن تتوفر له ثقافة واسعة كما انه يجب أن يكون قادرا على التحدث بلغة الدولة التي يقوم بتغطية أحداثها، فمن لا شك فيه أن معرفة المراسل بلغة الدولة التي يقوم بتغطية الأحداث فيها تجعله أكثر قدرة على الحصول على الكثير من المعلومات والتعامل مع مصادرها[2]".

المراسل الخارجي الدائم:

وهو الذي يقيم بصفة دائمة في دولة ما لتغطية أنباء هذه الدولة، ولا شك أن هذا المراسل يستطيع أن يكون بعد فترة معينة من الإقامة في هذه الدولة على دراية كافية بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها، وبالتالي فإنه يكون أكثر قدرة على تحليل الأحداث وتفسيرها، بالإضافة إلى توقع الأحداث، ومن ثم تزداد قدرته على إمداد صحيفته بتغطيته بأكثر سرعة وعمقا للأحداث، ويضاف إلى

[1] محمود جمال الفار ، **المرجع نفسه**، ص 293.

[2] http://www.kokita012.e-monsite.com 2018/03/05 18:30

هذا أن المراسل الدائم يستطيع بعد فترة زمنية أن يكون له علاقة وثيقة بمصادر الأنباء في هذه الدول وهو ما ييسر له إمكانية الحصول على المعلومات، لكن ذلك أيضا قد يكون له تأثير سلبي على عمل المراسل.[1]

3 - المراسل الخارجي المتجول:

حيث تقوم هذه الصحيفة بتخصيص مراسل واحد لتغطية منطقة جغرافية محددة قد تشمل عددا من الدول في الوقت نفسه، ويتخذ هذا المراسل لنفسه مقرا رئيسيا، وقد يكون هذا المقر في مكان يتوسط المنطقة الجغرافية في حالة حدوث أحداث تستحق أن يقوم بتغطيتها، لكن يعاب على هذا النوع من المراسلين أنه قد لا يستطيع في كثير من الأحيان تغطية الأحداث المفاجئة في الدول التي يقوم بتغطية أحداثها، إذ أنه يضيع الكثير من الوقت في انتقاله من مكان لآخر[2].

4 - المراسل الداخلي:

ويعمل هذا المراسل في مدن الدول التي تصدر فيها الصحيفة ومحافظاتها أو مقاطعاتها أو ولاياتها غير المدينة التي تصدر فيها الصحيفة، ويقوم هذا المراسل بإمداد صحيفته بأنباء المدينة أو المحافظة التي يقوم بتغطية أنبائها وبالتأكيد فإن هذا يساعده كثيرا على اكتساب علاقات أكبر مع المصادر، ولكن يلاحظ أن المراسلين الداخليين في الأقاليم ينقصهم الإعداد الأكاديمي الجيد، والخبرة الكافية، لأن المراسل الداخلي عادة ما يعامل باعتباره أقل من المندوبين والمحررين العاملين في الصحيفة في مقرها الرئيسي كما أن الصحف لا تهتم بالعمل على تنمية مهاراتهم عن طريقة التدريب[3].

المطلب الثالث: مواصفات المراسل الصحفي

تختلف الطريقة التي يمارس بها المراسل الصحفي مهام عمله وفقا للاختلافات الإقليمية والتاريخية والثقافية لكل منطقة، لكن طبقا لكتاب من دليل المراسل الصحفي الصادر عن وكالة "**رويترز**" للأنباء

---

[1] http://www.kokita012.e-monsite.com 2018/03/05 18:30

[2] http://www.kokita012.e-monsite.com. المرجع نفسه.

[3] محمد جمال الفار، **مرجع سابق**، ص 294.

الذي يلخص خبرات مراسيلها على مدار 150 عاما، فإن هناك بعض الصفات التي يجب أن يتمتع بها المراسل في أي مكان وهي: [1]

1 – **الدقة**: من أهم العناصر التي يجب أن يتحلى بها المراسل الصحفي، خصوصا في نقل الحقائق الأساسية بشكل سليم، فغير ذلك من الممكن أن يجعل القراء يرفضون أي معلومات تقدمها المؤسسة الإعلامية.

2 – **الموضوعية والحياد**: الحديث عن الموضوعية والحياد أمر بالغ الصعوبة، فالمراسل الصحفي يتأثر بالخلفية التاريخية والثقافية والبنية والنشأة، وهي عناصر تؤثر على طريقته في عرض الأخبار والتقارير والتحقيقات، ومن جانب آخر فقد تكون المؤسسة الإعلامية لها برنامج سياسي أو أهداف ربحية فالموضوعية والحياد الكامل مستحيلة، لكن يمكن أن يكتسب مع الممارسة درجة عالية من الموضوعية.

3 – **الأمانة**: تحتل الأمانة أهمية قصوى وتعد من مواصفات المراسل الصحفي الجيد، فمن السهل جدا التلاعب في المصادر والاقتباسات والأخطر من ذلك سرقة التقارير التي قام بكتابتها آخرون دون ذكر المصادر، وفقا لميثاق الاتحاد الدولي للصحفيين لأخلاقيات العمل الصحفي، فإن "الصحفي عليه أن يتبع الأساليب النزيهة في الحصول على الأخبار والصور والوثائق ".

4 – **الفضول**: يكون من الأسهل على المراسل الصحفي توجيه الأسئلة الصحيحة إذا شعر شخصيا بفضول حقيقي لمعرفة الإجابة عليها.

5 – **الحس الإخباري**: إدراك أن يكمن الخبر أمر مكتسب بالخبرة، لكن البعض يجيد ذلك بالفطرة.

6 – **المثابرة**: عدم الاستسلام في مواجهة جهود البيروقراطية وذرائعها أو في مواجهة الرفض الصريح أثناء السعي للحصول على معلومات ".

7 – **الشك**: يتعين على المراسل الصحفي أن يكتسب قدرا من الشك عندما يتعامل مع المسئولين أو الشركات أو السلطات الأخرى، فالمصادر ترغب في تقديم المعلومات التي تجعلها تبدو في صورة أفضل، غير أن هذا التشكيك يجب ألا يزيد بحيث يتحول إلى هاجس يعوق المراسل عند أداءه لوظيفته.

[1] باولو ليمبو، وآخرون، **دليل المراسل الصحفي**، جانفي 2006، ص07. على الرابط التالي: https://www.trust.org>raw-data

8 – **سهولة التعامل مع الناس**: أغلب الأخبار تأتي من الناس، هناك مجال في الصحافة للأشخاص الهادئين المنطوين على أنفسهم لكن المراسل الصحفي الذي يمكنه الاختلاط بسهولة مع الناس بجميع طبقاتهم تكون فرصته أفضل في الحصول على المعلومات".

المبحث الثاني: التأثيرات الاجتماعية لمهنة الصحافة

المطلب الأول: الضغوطات الاجتماعية والنفسية للمراسل الصحفي التي تواجهه

1 - الضغوطات الاجتماعية

يتخبط العشرات من المراسلين الصحفيين الجزائريين العاملين في المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها لمجموعة من المشاكل المتنوعة والمتعددة الأوجه، ومشاكل مادية بالدرجة الأولى وأخرى اجتماعية مهنية وأيضا المشاكل المرتبطة بممارسة مهنة الصحافة في حد ذاتها، وكل هذا مما جعل في نهاية المطاف أن الصحفي كائن نسبه غريب بحيث ينتج مادة غريبة لا تؤثر في الرأي العام.

يتفق أغلب المنشغلين في مهنة المتاعب على أن أبرز ما يعانيه المراسل الصحفي هو تدني الرواتب والأجور التي أنتجت عدم الاستقرار المادي للمراسل الصحفي إذا ما قورن بنظرائه في الدول الأخرى، وهذا ما ولد أثر سلبي على مردوده داخل المؤسسة الإعلامية وزاد أيضا من هشاشة الوضعية الاجتماعية للمراسل، مما ينجر عنه توجه بعض الصحفيين إلى الرشاوى والفساد، زيادة إلى ذلك تحمل الصحفي لتكاليف هو في غنا عنها على غرار تكاليف النقل والانترنيت التي تزيد من الحمل على عاتق المراسل وتنهك كاهله، مع تأكيد المشاركين في اليوم الوطني للصحفي "بوهران" على أن التكوين الصحفي هو المشكل الأبرز، بحيث أرجع المشاركون أن المشكل لا ينطوي على الشخص الصحفي بحد ذاته وإنما يشمل المنظومة التكوينية ككل وعلى رأسها الجامعات، ومراكز التكوين، ومما يعانيه أيضا المراسل الصحفي عدم وجود من يدافع عنه في إطار حواري مع الحكومة الوصية، مع العلم أن النقابات الصحفية تمثل الشريك الاجتماعي الذي يناهض من أجل حقوق الصحفي الجزائري، وتعرض بعض المراسلين إلى الانتهاكات سببها غياب الحماية القانونية لديهم كعدم الاستفادة من التأمينات الاجتماعية وعقود العامل التي تضمن مستقبلهم المهني، الذي بات تحت رحمة المؤسسات الإعلامية التي تجدد العقود كل سنة، وهذا مما يجعل المراسل الصحفي محمي من الاعتداءات سواء كانت لفظية أو جسدية، ومما أهمل أيضا حدود الرواتب العادلة تزايد المؤسسات الإعلامية وارتفاع عدد الصحفيين إلى أكثر من 4000 صحفي مما جعلها في ظل حالة التكتم التي تسود في القطاع الخاص الذي يشكل 90% من المشهد الإعلامي في الجزائر وهو ما يفسر عدم وجود أرقام عن عدد المراسلين للمهنة ولا حتى لدى وزارة الإعلام

والعمل وحتى الجرائد التي ترفض تقديم أرقام صحيحة عن عدد الصحفيين، لأن نسبة معتبرة منهم قد تكون غير مؤمنة ولا تحظى بأجور قانونية ومن الناحية الجغرافية كبر المساحة في الولايات مما يجعلها مشكل من المشاكل التي يعاني منها المراسل الصحفي من حيث التنقل ومشقة السفر التي تتسبب في بعض الأوقات في خسارة خبر هام أو معلومة رسمية[1].

2 – الضغوطات النفسية

اهتم العديد من الباحثين بدراسة المناخ النفسي للعاملين في المؤسسات المختلفة والذي عرفه بعضهم على أنه عبارة عن المواقف والاتجاهات العامة التي يتخذها كل جمهور نوعي، اتجاه كل ما يتصل بمؤسسة التي فيها مصالحه وقد تكون هذه الاتجاهات والمواقف النفسية ايجابية فتنعكس على المناخ النفسي داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها فيكون صحيا ويقود إلى تطورها وتقدمها كما يمكن أن يكون سلبيا فيعود على مناخ المؤسسة فيفسده ومن هنا تظهر أهمية هذا المناخ النفسي وخطورته بالنسبة لكل من المؤسسة الإعلامية المراسل[2]، ومن العوامل المسببة للضغط النفسي عند العاملين في المجال الإعلامي هي:[3]

- عدم الثقة في قدرة الإعلامي وكفاءته.
- عدم العدالة في نظام المكافآت والترقيات والعلاوات.
- التدخل في أسلوب المعالجة الصحفية المتصلة بأحداث وقضايا معينة.
- تعرض الإعلاميون لبعض المشاكل والضغط المادي كالسجن والطرد من العمل والتعذيب نتيجة عملهم في قضايا معينة.
- ندرة الفرص المتاحة أمام الإعلامي.
- عبء العمل وكثرة متطلبات المهنة.
- تحديات الموضوعية والحياد المفروضة على الصحفي داخليا.

[1] مجموعة مداخلات في اليوم الوطني للصحافة، المنعقد بجامعة وهران يوم 10/21 2018.

[2] محمد عبد الباي، **مدخل إلى مقياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة**، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص3.

[3] عبد الباسط عثمان، **الصحافة قضايا ومشكلات**، دار العمير للنشر والتوزيع، جدة، 1995،ص124.

كما يرى **الصحفي سليمان بن مطلق السبيعي** أن هناك مجموعة أخرى من الضغوط النفسية يتعرض لها الإعلاميون في المملكة العربية السعودية ومنها:[1]

- تعرض الإعلاميون لحالات الإجهاد الشديدة نتيجة النشاط العضلي الزائد والنشاط الذهني الزائد مما يسبب لهم ضغط نفسي أو شدة نفسية.
- تغطية أحداث تحت ظروف غير عادية مثل درجات الحرارة الشديدة أو درجات البرودة الشديدة أو في ظل أحداث العنف والتوتر في المجتمع.
- تعرض الإعلاميون لضغط نفسي ومهني بسبب إعاقات التي قد يتعرض لها الإعلامي من قبل أولئك القاصرين عن فهم الدور الذي يقوم به الإعلامي، وهذا نتيجة عدم وعيهم بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والإعلاميون في نقل الحقيقة وإيصال الرسالة بكل دقة ومصداقية.
- حجب الإعلاميون من الوصول إلى بعض مواقع الأحداث، من قبل بعض أجهزة الدولة المعينة التي في الغالب تفرض السيطرة والطوق الأمني في أماكن الأحداث.

المطلب الثاني: مشكلات العمل الصحفي في دول العالم الثالث

إن المشكلات التي يواجهها الصحفيون في الجزائر بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة وباعتبار الجزائر من العالم الثالث فإن المشكلات التي تواجه الصحفيين تتشابه في كثير من الوجوه، مع المشكلات التي يتعين على الشاب والشابة اللذان يبدآن الحياة أن يواجهاها ذلك لأن كلا من الصحفي المنتمي إلى العالم الثالث والشاب الصغير يتحرران للمرة الأولى من سيطرة ونفوذ القوى الاستعمارية من ناحية الآباء أو الأبناء من الناحية الأخرى[2].

إن الإعلام بجميع تخصصاته لديه هدف رئيسي يتمثل في الحفاظ على مقومات وخصوصيات المجتمعات الثقافية والدينية والسياسية...إلخ، والسعي إلى تكريسها وإعطائها بعدا توصيليا يتيح انتشارها واستمرارها من جيل إلى آخر.

---

[1] سلمان بن مطلق السبيعي، الضغوط النفسية لدى الإعلاميون بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في متغيرات، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 236.

[2] ألبرت لهستر واخرون، ترجمة كمال عبد الرؤوف، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، دار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992، ص 25.

من خلال هذه الممارسة الإعلامية ونقل هذه الخصوصيات يواجه العمل الصحفي بصفة في العالم الثالث عدة مشاكل يمكننا أن نذكرها في النقاط التالية:

1 - الحاجة إلى الإعداد

يجد الصحفي نفسه في جو سريالي فهو بالتحريات الخاصة بعملية جمع المعلومات والأخبار لينشرها دون أن يفهم عمله أو مغزاه وفي هذه الحالة تبرز مشكلة التي يشترك في مواجهتها الصحفيون في العالم الثالث، وهي أن عليهم أن يشقوا طريقهم وقد تزودوا بقدر ضئيل من الإعداد أو التجربة ليكتشفوا الجوانب التي تنبعث على الرضا في الحياة ونذكر منها: الافتقار إلى أن يكون هناك تدريب أكثر واقعية في المعاهد قبل أن يتوجهوا إلى العمل في مهنة الصحافة أو الواقع أن نظام تدريب المبتدئين لا يزال نادرا كثيرا في دول العالم الثالث[1].

2 - الافتقار إلى المال

يمثل هذا العائق عقبة كبرى يتعين على معظم الصحفيين في العالم الثالث أن يواجهوها، ويتولد هذا العائق من أمرين هما:

- افتقار إلى دخل شخصي لأنفسهم.
- افتقار إلى دعم مالي كافي للصحيفة التي يعمل بها الصحفي أو غيرها من وسائل الإعلام.

من خلال هذين الأمرين يلجأ الصحفي في العالم الثالث إلى العمل في وظائف أخرى حتى يتمكن من تلبية حاجيات الحياة.[2]

3 - صعوبة التبسيط

[1] ألبرت لهستر واخرون، المرجع نفسه، ص 29.

[2] قويدر سيكوك، **سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر، واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلالات الوظيفية دراسة سوسيو سياسية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع السياسي، **مذكرة غير منشورة**، جامعة السانيا وهران، 1994– 1995، ص 278.

ينصح الصحفيون كافة بأن تكون كتاباتهم سهلة المأخذ ميسورة الفهم، ولكن الصحفي الذي يعيش في العالم الثالث ينبغي أن يكون أكثر إدراك، حقيقة مفادها أن الكثير من قرائه سيجدون صعوبة في قراءة أي شيء يتجاوز أبسط أشكال النشر، وكذا أن الكتابة السهلة تكون في أكثر الأحيان أصعب من صياغة الكلمات في تعبيرات معقدة تستعص على الإفهام.

بالنسبة لصحفي العالم الثالث هناك أيضا إغراءات الكتابة لزملائه ومصادر أخباره لأن التقدير من جانبهم له أثر بالغا في حياته وإنتاجه المهني، فلا بد أن نقف على معطيات الحياة الاجتماعية ويعد المسكن هو الأساس في الحياة اليومية باعتباره المكان الذي يلجأ له الصحفي للاستراحة ولتجديد قواه للعودة إلى معركة الإنتاج الإعلامي.[1]

المطلب الثالث: تأثير التكوين الإعلامي على العمل الصحفي

يمكن الافتراض بأن العلاقة شبه ضرورية بين عامل التكوين و عامل الأداء في أي مجتمع، و تعود الرداءة في ميدان الممارسة الإعلامية جزئيا إلى هشاشة الرصيد المعرفي (النظري و الميداني) الذي تقدمه مؤسسات التكوين الإعلامي.[2]

يمكن إجمال أوجه القصور في كون الطالب الجامعي يتعرف في مراحل التدرج على الجوانب التي تحد من فاعلية القائم بالاتصال، وهذا كنتائج لبحوث سابقة وليس من واقع ملموس وممارسي من طرف القائم بالاتصال، كما أن هذه النتائج مستمدة من دراسات غربية في إطار ظروف بيئية مغايرة عن تلك التي في الجزائر، وهذا ما تعكسه الكتابات في المكتبات الجزائرية في علوم الإعلام والاتصال بفروعه المختلفة، كما أن ما يتلقاه القائم باتصال في الصحافة ويدرسه كطالب ليس إلا سوى مجموعة من المبادئ والأسس ليس لها تأثير على الممارسة الفعلية في حقل الصحافة الجزائرية إضافة إلى تباين إدراكه لهذه العوامل أثناء الممارسة الصحفية[3].

[1] قويدر سيكوك، سيرورة، **المرجع نفسه** ، ص 278.

[2] عبد الرحمان عزي، **مرجع سابق**، ص 150.

[3] محمد وهبي، **بحوث في الاتصال**، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 11.

أما من الناحية التي يمكن أن يساهم التكوين الجيد الإعلامي للمراسل بها في عمله الصحفي فيمكن أن يوضح في العناصر التالية[1]:

1 - زيادة فعالية الخدمات الإعلامية في التأثير العام

تؤدي وسائل الإعلام الجماهيرية دورا مؤثرا في تشكيل الرأي العام وإمداده بالمعلومات والآراء والقيم مما يفرض ضرورة وصول الخدمات الإعلامية إلى أعلى درجة ممكنة من الفعالية، يستلزم الوصول إلى هذا التأثير توافر مجموعة من العناصر كالأجهزة الهندسية المناسبة ووضع سياسة تخطيطية وعلى رأس هذه العناصر العنصر البشري الذي يتولى تشغيل هذه الأجهزة و تنفيذ السياسات التخطيطية.

2 - حسن استخدام الإمكانيات المتاحة

لا يمكن تحقيق الاستخدام الرشيد للإمكانيات المتاحة إلا عن طريق الأيدي المديرة الخبيرة فهي القادرة على العناية بالأجهزة الدقيقة وعدم تعريضها للتلف، بسبب سوء استخدام هذه الإمكانيات وهي قادرة على استخدام كل دقيقة من ساعات عمل الأستوديو والأجهزة الفنية وعدم ضياعها فيما لا ينبغي أن تضيع فيه.

3 - إعداد احتياطي من العاملين لمواجهة متطلبات التوسع والإنشاءات الجديدة

تمر معظم الخدمات الإعلامية في الوطن العربي في الوقت الحاضر بمرحلة تطور ضخمة تتمثل في محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية جديدة وإقامة مدن إعلامية واستوديوهات وشبكات إرسال جديدة مع زيادة الكفاءة الموجودة منها حاليا، بتزويده بإحدى الأجهزة والمعدات الفنية وهو توسع ضروري يتماشى مع أهمية الدور المنوط بالعمل الصحفي والمسؤوليات السياسية والاجتماعية الملقاة على كاهله.

المبحث الثالث: المراسل الصحفي في المواثيق والتشريعات الإعلام

يعتبر القانون الأساسي للصحفيين أحد أهم الحريات العامة في إطار الصحافة، ويمكن الإدراك بسهولة أن أغلب المواثيق الدولية قامت بإضافة قانون أساسي خاصة بمهنة الصحافة يجعله يتميز عن القانون العام

[1] بغدادي باي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 136.

للعمال[1]، وذلك من منطلق أن العمل الصحفي هو نشاط يقوم على نشر الأخبار والمعلومات ليساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة وتكوين رأي عام، كما أن النشاط الفكري له دور فعال في إحداث التغيرات المختلفة في بناء الاجتماعي ككل.

المطلب الأول: أخلاقيات مهنة الصحافة في قانون 1982

يعتبر قانون الإعلام الصادر بتاريخ 6 فيفري 1982 أول قانون جامع مانع للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وجاء في وقت أصبحت الجزائر تعاني فيه من ضغوط كثيرة في ظل فراغ قانوني كبير، وكانت خلال هذه الفترة تسير الأجهزة الإعلامية والقائمين عليها بقانون جزئي، كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر في نوفمبر 1967 وقانون الصحفي الصادر في سبتمبر وقانون النشر الصادر عام 1973.[2]

يتكون قانون 1982 من 128 مادة موزعة على مدخل يتكون من 49 مادة يحتوي المبادئ العامة وخمس أبواب تهتم بالنشر والتوزيع، وممارسة المهنة الصحفية، وتوزيع النشريات الدورية والتجول للبيع والإيداعات الخاصة والمسؤولية وحق الرد والأحكام الجزئية.[3]

جاء هذا القانون لكي ينظم مهنة الصحافة بشكل عام وليس لكي يضع قانونا أساسيا خاصا بالصحفيين ووضع هذا القانون 33 مادة منه حددت هوية الصحفي سواء كان تابع للحزب أو الدولة أو في هيئة وطنية للأنباء، كما اعتبرت المادة 34 من نفس القانون المراسل الصحفي محترفا يمارس نشاطه سواء داخل التراب الوطني أو خارجه إذ كان يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 33.

على اعتبار أن أخلاقيات المهنة الصحفية تؤطر واجبات وحقوق الصحفي، فإن معظم الموارد في قانون الإعلام 1982، تغلب عليها صفة القاعدة القانونية الآمرة وطابع الوجوب والمنع والعقاب إذا يمكن تصنيف القسم الأكبر من مواده التي تنص على واجبات وممنوعات وعقوبات في حق الصحفي والمؤسسة

[1] عبد الستار جواد، **فن كتابة الأخبار عرض شامل للقوالب الصحفية وأساليب التحرير الحديثة**، ط2، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2001 ص 19.

[2] سامان فوزي عمر، **المسؤولية المدنية للصحفي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 07.

[3] عبد الستار جواد، **اللغة الإعلامية**، دار الهلال، الأردن،1998، ص 73.

الصحفية والمقدرة بـ 68 مادة من بين 128، وهناك بالمقابل 17 مادة فقط نصت على حقوق الصحفي والمواطن في الإعلام أما المواد التي تخص بصفة مباشرة أخلاقيات وآداب مهنة الصحافة فهي قليلة جدا يمكن حصرها في خمس مواد هي: [1]

1 - **المادة** 35: تنص هذه المادة على أن الصحفي يجب أن يعمل على تجسيد أهداف الثورة التحريرية وأن يلتزم الصحفي بمبادئ حزب جبهة التحرير، وتنص أيضا هذه المادة على ضرورة دفاع الصحفي على الاحتياجات الاشتراكية وبالتالي ربط الصحفي إيديولوجيا بمبادئ الحزب الواحد.

2 - **المادة 42**: وتنص هذه المادة على أن الصحفي المحترف يجب أن يحترس من إدخال أخبار خاطئة ومزيفة، واستعمال الامتيازات المرتبطة بالمهنة لأغراض مادية تخص فائدة الصحفي بشكل مباشر أو غير مباشر.

3 - **المادة 45**: ونصت هذه المادة على حق الصحفي الكامل في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونيا.

يوجد في هذه المادة غموض من الناحية منحة الوصول للمعلومات والأخبار وبقية هذه المادة مبهمة خاضعة لتقدير واستعمالات السلطة التي يخضع لها الصحفي.

4 - **المادة 48**: وهي مادة تعطي حق الصحفي في السر المهني وأنه واجب معترف به للصحفيين وهذه المادة جد ضرورية لازدهار وترقية الممارسة الإعلامية.

5 - **المادة 49**: وجاءت هذه المادة من أجل تقليص وحضر بعض حقوق الصحفي في المادة 48 وبالتالي نصت المادة 49 على مجالات ليس للصحفي الحق في الاحتفاظ بالسر المهني وتتمثل هذه المجالات في النقاط التالية:

- مجال السر العسكري على الشكل الذي يحدده التشريع المعمول به.
- السر الاقتصادي والاستراتيجي.

[1] صالح بوزة، **السياسات الإعلامية الجزائرية، منظمة المنطلقات النظرية والممارسات** (1979 – 1990)، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، العدد13 1996،ص 21.

- عدم الاحتفاظ بسر مهني عندما يمس الإعلام أطفالا ومراهقين.
- الإدلاء بسر مهني عندما يكون يتعلق بأسرار التحقيق القضائي.
- البوح بأسرار عندما يمس الإعلام بأمن الدولة.

الاستنتاج الخاص

في الأخير نستنتج أن قانون 1982 تطرق لأخلاقيات مهنة الصحفي بشكل سريع وسطحي ولم يعطي أي مقاييس ومعايير التي تبني عليها مبادئ الأخلاق.

قد كان هذا القانون محل انتقاد أغلب رجال المهنة لأنه كان توجهه سياسي وهذا لم يوجه من فراغ بل جاء من الظروف السائدة آنذاك سياسيا، واعتبر هذا القانون توجهه فرنسي لأنه كان في سن قوانينه وتشريعاته مماثل للتشريع الفرنسي وهو يقيد الصحفي بشروط معينة لممارسة مهنة الصحافة.

الأمر الذي زاد من تردي هذا القانون هو أن النظام السياسي والمسؤولين السياسيين هم الذين يضعون ويسنون نصوص هذا القانون.

من جهة أخرى نجد أن قانون 1982 أهمل المراسل الصحفي بشكل خاص ولم يعطيه أي اهتمام محسوس وعدم التطرق لحريات المراسل الصحفي بشكل خاص وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل هذا المراسل الصحفي.

المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة الصحافة في قانون 1990

بعد ظهور الإصلاحات وأحداث أكتوبر 1988 التي فتحت مجال التعددية السياسية والإعلامية والفكرية وبعد بروز قانون 23 فيفري 1989 وترسيخ فكرة قانون جديد للإعلام يعبر عن متطلبات وطموح رجال الفكر والإعلام، وبخاصة الصحفيين وبعد ذلك ظهر قانون 1990 مخالفا تماما لقانون 1982.

قد حمل قانون 1990 تطورات مختلفة لقطاع الإعلام بعد تغيير طبيعة النظام السياسي وفتح الباب أمام الحريات العامة مع تراجع الدولة عن احتكار ميدان إصدارات الصحف، وإبعاد صفات الموظف والمناضل عن الصحفي محاولا بكل ذلك تكريس فكرة الحق في الإعلام الموضوعي[1].

جاء قانون 1990 بـ 106 مادة موزعة على تسع أبواب كما يلي:

- **الباب الأول**: يتضمن أحكام عامة تحدد مبادئ ممارسة الحق في الإعلام.
- **الباب الثاني**: ويحتوي على فصلين:
  - يحدد مفهوم القطاع العام وأهدافه في أربع مواد.
  - يتعلق بإصدار النشريات الدورية ضمن أربعة عشر مادة تضم:[2]
- **الباب الثالث**: خاص بممارسة مهنة الصحفي في ثلاثة عشر مجلدة.
- **الباب الرابع**: يحدد المسؤولية وحق الرد والتصحيح في ثلاثة عشر مادة.
- **الباب الخامس**: يتضمن النشر والتوزيع والبيع في ستة مواد.
- **الباب السادس**: المجلس الأعلى للإعلام، دوره وكيفية تشكيله في ثمانية مواد.
- **الباب السابع**: ضم أحكاما جزائية في ثلاثة وعشرون مادة.
- **الباب الثامن**: أحكام ختامية في مادتين.
- **الباب التاسع**: أحكاما انتقالية في خمس مواد.

تضمنت بعض المواد المتعلقة بأخلاقيات المهنية الإعلامية وأهم ما جاء فيه:

1 – **المادة 3**: وتضمنت هذه المادة حق الإعلام (الصحفي) بالحرية والاحترام مع الكرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية، وكذلك إعطاء الحق في الدفاع عن الوطن ولم تمنح هذه المادة الحرية للصحفي أو الإعلامي بشكل مطلق بل مقيد بشروط وضوابط معينة [3].

---

[1] عبد الستار جواد، **مرجع سابق**، ص87.

[2] نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص22.

[3] السعيد بو معيزة، مداخلة بعنوان **أخلاقيات وآداب المهنة في تليفزيون الخدمة العمومية،حالة التليفزيون الجزائري**، الملتقى الدولي بتونس، معهد العلوم والأخبار، أفريل2009، ص ص 07 و 08.

2 – **المادة 28**: ووضعت هذه المادة تعريفا للصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنظمة ومصدرا رئيسيا لداخله [1].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن قانون 1990 وبالخصوص المادة 28 التي ربط العمل الصحفي بالعمل والجهد الخاص بشخص ومن هذا المنطق برز شيء سلبي في هذا القانون وهو أنه لم يفرق بين اختصاصات العامل في المؤسسة الصحفية سواء أكان عاملا بإدارة التحرير والمندوب أو المراسل... إلخ.

3 – **المادة 33**: ونصت هذه المادة على حقوق الصحفيين في كسب الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية والسياسية..... ويكون التأهيل المهني شرط أساسيا للتعيين، الترقية أو التحويل شريطة أن يلتزم الصحفي، بالخط العام للمؤسسة الإعلامية.

4 – **المادة 35**: وأعطت هذه المادة الحق للصحفيين في الوصول إلى مصادر الأخبار وجاءت المادة 36 بالاستثناءات حيث نصت على حق الوصول إلى مصادر الأخبار ولا يجوز للصحافي أن ينشر معلومات من شأنها أن تمس بالأمور التالية:

- أمور تتعلق بأمن الدولة وتهدد ووحدتها الوطنية.
- أن لا تكون تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني كما هو معمول به أو أسرار تتعلق باقتصادها أو إستراتيجيتها.
- أن لا تمس بحقوق المواطن وحرية دستورية.
- أيضا أن لا تقترب من سمعة التحقيق القضائي لا من قريب ولا من بعيد.

5 – **المادة 37**: نصت هذه المادة على الحق في السر المهني والسر المهني هو حق الصحفيين الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم ولا يمكن أن يتذرع بالسر المهني أمام الجهات القضائية في الحالات التالية[2]:

- مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- الإعلام الذي يعني الأطفال والمراهقين.

[1] ساعد ساعد، **التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية**، دار الخلدونة، الجزائر، 2009، ص 56.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون متعلق بالإعلام، العدد 14، 1990، ص 11 .

- الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساسا واضحا.
- الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق والبحث القضائيين.

6 – **المادة 40**: وتوضح هذه المادة الآداب والأخلاق التي يجب على الصحفي التقيد بها أثناء ممارسته لمهنته وضرورة احترام المبادئ التالية:

- احترام حقوق المواطنين الدستورية والفردية.
- الحرص على تقديم إعلام موضوعي.
- التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الأحداث.
- الامتناع على التحريض على العرقية والعنف.
- الدعوة للسلام والتسامح ونبذ كل أشكال العنف.
- الامتناع عن القذف والشتم والوشاية.
- الامتناع عن استغلال المهنة لأغراض شخصية.

أعطت هذه المادة الحق للصحفي في رفض أي تعليمة آنية من مصادر أخرى غير مسؤولي التحرير.

الاستنتاج الخاص

يعتبر قانون الإعلام 1990 أول قانون يعطي قواعد خاصة للسلوك المهني والاهتمام غير المسبوق لمسألة الأخلاق المهنية للصحافيين، ورغم أن قانون 90 يعد خطوة إيجابية في التشريع الإعلامي إلا انه لم يحدد صراحة هوية المراسل الصحفي، وترك فراغا قانونيا كبير خلق مشاكل كثيرة فيما يخص تأطير مهنة المراسل وتنظيمها ضمن الممارسة الصحفية.

تعتبر فئة المراسلين الصحفيين فئة لم تعرف لحد الآن هويتها القانونية من حيث الاحتراف أو حتى الحقوق الاجتماعية والمادية في التشريعات الإعلامية في الجزائر إلى حد الآن.

المطلب الثالث: أخلاقيات المهنة في قانون الإعلام 2012:

يتضمن هذا القانون 133 مادة موزعة على 12 بابا وأكد هذا القانون في مجمله على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري الذي لم ينفتح وظل محتكرا ودار حوله جدلا كبيرا، واحتوى هذا القانون على المواد التالية:[1]

1 - **المادة 02**: ووضعت هذه المادة من القانون خطوط عريضة للعمل الإعلامي والإطار العام لها وتم تحديد الحدود للممارسة الإعلامية وأكدت هذه المادة على نشاط الإعلامي وأكدت بحرية الممارسة في احترام النقاط التالية:

- الدستور وقوانين الجمهورية.
- احترام الدين الإسلامي وباقي الأديان.
- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع.
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
- متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني.
- المصالح الاقتصادية للبلاد.
- متطلبات النظام العام.
- مهام والتزامات الخدمة الوطنية.
- حق المواطن في الإعلام كامل وموضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.
- طابع التعددية للآراء والأفكار.
- كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

2 - **المادة 83**: وتعطي هذه المادة الحق المشروع للصحفي للوصول للخبر والمعلومات وحق المواطن في الإعلام وينص على أن يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، العدد27، ديسمبر 2016، ص ص20و22.

بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام وفي الإطار هذا القانون العفوي والتشريع المعمول به.

3 - **المادة 84**: يمنع الصحفي المحترف الوصول إلى مصادر الخبر إلا في الحالات التالية التي نصت عليها المادة 84 وهي:

- عندما يتعلق الخبر بسرية الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- عندما يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مساسا واضحا.
- عندما يتعلق الخبر بسرية البحث والتحقيق القضائي.
- عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي.
- عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد.

4 - **المادة 85**: تؤكد هذه المادة على السر المهني للصحفي ونصت هذه المادة في هذا الصدد أن الصحفي له سره المهني وهو حق مشروع له وتعطي هذه المادة الحق في السر المهني أيضا للمسؤول وذلك طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

5 - **المادة 92**: وتقع هذه المادة في الفصل الثاني من القانون بعنوان آداب وأخلاقيات المهنة وتنص هذه المادة على أن الصحفي يجب عليه أن يحترم آداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي.

6 - **المادة 93**: وتمنع هذه المادة الصحفي من انتهاك الحياة الخاصة لأشخاص ونشر فيهم واعتبارهم كما يمنع من انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

7 - **المادة 94**: وتنص هذه المادة على إنشاء مجلس أعلى آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة وينتخب أعضاؤه من قبل الصحفيين المحترفين.

8 - **المادة 97**: وتحدد هذه المادة للعقوبات التي يأمر بها المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة في حالة خرق لقواعد آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة وأصحابه.

9 - **المادة 98**: ويحدد المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة هذه العقوبات وكيفية الطعن فيها.

استنتاج خاص

يمكن أن نستخلص من هذا القانون أنه قد جاء من أجل تحديد قواعد وآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر، كما أكد على أنه يضمن حماية أفضل للصحافيين على الصعيد الاجتماعي والمهني.

المطلب الرابع: أخلاقيات المهنة في قانون الإعلام والنشاط السمعي البصري 2014:

تم عرض مشروع القانون على المجلس الشعبي الوطني وأجريت عليه بعض التعديلات وتم وضعه بشكل نهائي في الجريدة الرسمية يوم الاثنين مارس 2014، ويتكون قانون السمعي البصري 2014 من سبعة أبواب موزعة على الشكل التالي: [1]

1 - **الباب الأول:** ويتمثل الباب من أحكام عامة وتتكون أيضا من فصلين ويحتوي هذين الفصلين على 07 مواد.

2 - **الباب الثاني:** يتمثل في خدمات الاتصال السمعي البصري ويتكون من:

- الفصل الأول: بعنوان خدمات الاتصال السمعي البصري التابع للقطاع العمومي ويحمل في طياته من المادة 08 إلى 16.
- الفصل الثاني: خدمات الاتصال السمعي البصري المرخصة ويحتوي على المواد من 18 إلى 46.
- الفصل الثالث: أحكام مشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري ويتضمن من المادة 47 إلى 51.

3 - **الباب الثالث:** سلطة ضبط السمعي البصري.

- **الفصل الأول:** مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري ويتكون من المادة 54 إلى 56.
- **الفصل الثاني:** تشكيل وتنظيم وسير سلطة ضبط السمعي البصري ويتكون من المادة 57 إلى 88.

4 - **الباب الرابع:** الإيداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية.

- الفصل الأول: الإيداع القانوني ويتكون من المادة 89 إلى 90.

[1] مولود ديدان، **الإعلام والنشاط السمعي البصري**، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء الجزائر، 2014 ص ص 36 و 71.

- الفصل الثاني: الأرشفة السمعية البصرية ويتكون من المادة 91 إلى 97.

5 - **الباب الخامس**: العقوبات الإدارية ويتكون من المواد 98 إلى 106.

6 - **الباب السادس**: الأحكام الجزائية ويتكون من المواد 107 إلى 111.

7 - **الباب السابع**: الأحكام الانتقالية والنهائية ويتكون من المادة 112.

تناول هذا القانون في طياته مواد وأحكام وقوانين تسير القطاع السمعي البصري ومن أهم المواد نذكر التالية:

1 - **المادة 02**: ونصت هذه المادة على أن يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام الأحكام المذكورة في المادة 02 في القانون العضوي 2012 ومع ذلك احترام الأمور المنصوص عليها في قانون 2012.

2 - **المادة 03**: وحثت هذه المادة على أن يمارس النشاط السمعي البصري من طرف:

- الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة الاتصال السمعي البصري التابع للقطاع العمومي.
- مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها.
- المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص له[1].

3 - **المادة 48**: وتتضمن هذه المادة على دفتر الشروط الذي يتعين على كل القنوات الالتزام به وذلك من خلال المبادئ التالية: [2]

- الالتزام بالمرجعية الدينية واحترام مقدسات الديانات الأخرى.
- احترام مقومات ومبادئ المجتمع.
- احترام متطلبات الآداب الهامة والنظام العام.
- احترام سرية التحقيق القضائي.
- ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار.
- تقديم برامج متنوعة وذات جودة.
- السهر على احترام الالتزامات المسجلة في الاتفاقيات المبرمجة.

[1] مولود ديدان، **المرجع نفسه**، ص36.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري، العدد 16 بتاريخ 23 مارس 2014، ص 120.

- احترام التعددية الحزبية.

4 - **المادة 98**: وتنص هذه المادة على أنه في حالة عدم احترام الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصر التابع للقطاع العام أو الخاص للشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية تقوم سلطة الضبط السمعي البصري بإعذاره بغرض حمله على احترام المطابقة في أجل تحدده سلطة ضبط السمعي البصري.

5 - **المادة 100**: وتتمثل هذه المادة في الإجراءات التي تتخذ في حالة عدم امتثال الشخص المعنوي المرخص له باستغلال خدمة الاتصال السمعي البصري للإعذار في الآجال المحددة من قبل سلطة ضبط السمعي البصري طبقا للمادة 98 أعلاه،وتسلط عليه سلطة الضبط السمعي البصري بقرار عقوبة مالية يحدد مبلغها بين 02 و 05 % (بالمئة) من رقم الأعمال،اثني عشر (12) شهرا وفي حالة عدم وجود نشاط يسمح على أساسه بتحديد مبلغ العقوبات المالية، يحدد هذا المبلغ بحيث لا يتجاوز مليوني دينار (2000000 دج). [1]

6 - **المادة 101**: في حالة عدم امتثال الشخص المعنوي المرخص له باستغلال خدمة الاتصال السمعي البصري لمقتضيات الإعذار رغم العقوبة المالية المشار إليها في المادة 100 أعلاه، وتأمر سلطة الضبط السمعي البصري بمقرر معلل:

- إما بالتعليق الجزئي أو الكلي للبرنامج الذي وقع بثه.
- وإما بتعليق الرخصة عن كل إخلال غير مرتبط بمحتوى البرنامج.
- وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن تتعدى مدة التعليق شهرا واحدا.

7 - **المادة 112**: وتستند مهام وصلاحيات سلطة الضبط السمعي البصري في انتظار تنصيبها إلى الوزير المكلف بالاتصال.

الاستنتاج الخاص

يمكن أن نلاحظ من هذا القانون أن هناك إهمال كبير لأخلاقيات المهنة في الممارسة الإعلامية ولم يتناول الأخلاقيات بشكل مفصل واكتفى بإشارة إليها فقط وتم الحديث على أخلاقيات المهنة في بعض

[1] مولود ديدان، **مرجع سابق**، ص ص 68 و71.

المواد لكن بشكل غامض وفضفاض في الكثير من الأحيان، وشكلت العقوبات المسلطة على مخالفي نصوص القانون مجرد عقوبات سطحية بعيدة كل البعد عن المستوى وغير كافية وليست قادرة على النهوض بمستوى النشاط السمعي البصري.

استنتاجات عامة

1 – إن أخلاقيات المهنة تحتل مكانة كبيرة على مستوى الممارسة الإعلامية، إلا أن التشريعات والقوانين الإعلامية الجزائرية لم تعطي اهتمام كبيرا لهذه الأخلاقيات وأهملتها في بعض الأحيان، وتفتقد القوانين الجزائرية إلى الضبط والتقنية التي تسمح لأخلاقيات المهنة أمرا واقعا وفعليا، وهذا ما انجر عنه العشوائية في تسيير الممارسة الإعلامية في الجزائر.

2 – ومن الملاحظ أيضا على التشريعات الجزائرية أهملت العنصر الأساسي في عملية الممارسة الإعلامية وهو المراسل الذي يعتبر جوهر الممارسة، ولم ترى أي مادة أو قانون يتكلم على المراسل لا من بعيد ولا من قريب وسواء على مستوى قانون 1982 و 1990 و 2012 و 2014، متكرر على مهنة الصحفيي، ومن خلال حرمان الصحفيين والمراسلين من حقهم في الحصول على الأخبار والوصول إلى مصدرها وزيادة على ذلك الرقابة المفروضة عليهم ومنعهم من حقهم في السر المهني وبالتالي فالصحفيون والمراسلون في الجزائر أو حتى في العالم لابد أن يدركوا أن حقوقهم وحريتهم المهنة هي مطالب دائمة الكفاح، وإلا لما سميت مهنتهم بمهنة المتاعب ولابد أن يدركوا أن حقوقهم وحرياتهم لا تقدم إليهم بل لابد من الكفاح لأجلها وذلك يكون من خلال التنسيق مع النقابات الخاصة بالصحفيين.

الإطار التطبيقي

1 – محور البيانات الشخصية

قسمنا هذا المحور إلى سبعة متغيرات متباينة وارتأينا أنها تخدم صلب الموضوع وهي: الجنس، السن المؤهل الأكاديمي، التخصص العلمي، طبيعة لمؤسسة، الوضعية المهنية، الخبرة.

الجدول رقم (01) توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس.

	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	13	86.67
أنثى	02	13.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 01 يتبين لنا أن أغلبية العينة كانت ذكور بنسبة 86.67% فيما كانت نسبة الإناث تقدر بـ 13.33 %.

وربما تعود هذه الأغلبية في جنس الذكور من مفردات عينة الدراسة إلى الخلفية الاجتماعية بالولاية محل الدراسة و الذي يغلب علية التحفظ في مجال العمل لدى الإناث وعدم تقبل فكرة مزاولة المرأة لمثل هذه الأعمال التي تتطلب التنقل المستمر و تتميز بدرجة عالية من الصعوبة والمخاطرة في بعض الأحيان.

الجدول رقم (02): توزيع مفردات العينة الدراسة وفق متغيرات السن:

	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	2	13.33
من 25 إلى 35 سنة	10	66.67
أكثر من 35 سنة	3	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 02 المعروض أعلاه أن 66.67 % من المبحوثين تتراوح أعمارهم من 25- إلى 35 سنة، تليها نسبة 20% تتراوح أعمارهم أكثر من 35 سنة فما فوق لتليها في المرتبة الأخيرة نسبة 13.33 % وهي خاصة بالمراسلين الصحفيين الذين كانت أعمارهم أقل من 25 سنة. وربما تعود النسبة الكبيرة للمرحلة العمرية التي تغطي من 25 سنة إلى 35 سنة إلى أن هذه النسبة غالبا ما تكون مطلب المؤسسات الإعلامية، لأن هذه الفئة تكون من حملة الشهادات الجامعية أو تحمل خبرات ومؤهلات أكبر لشغل هذه المهنة، ربما تعتمد المؤسسات الإعلامية على هذه الفئة لجاهزيتها وقدرتها الاجتماعية المناسبة لمثل هذه المهنة .

الجدول رقم (03): توزيع مفردات العينة وفق متغير المؤهل الأكاديمي

	التكرار	النسبة
بكالوريا	6	40
ماستر	8	53.33
ماجستير	0	0
دكتوراه	0	0
أخرى	1	6.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 03 يتضح لنا أن أغلبية العينة المدروسة متحصلين على شهادة الماستر والذين قدرت نسبتهم ب 53.33 %، وعادت ثاني أعلى نسبة لأصحاب الباكالوريا بنسبة 40% ثم تليها 6.67% لمفردة واحدة متحصل على شهادة الليسانس، أما بالنسبة للمتحصلين على شهادتي الدكتوراه والماجستير فلم نجد من له إحدى هاته الشهادتين.

نلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات العينة هي لحملة شهادة الماستر، وربما تعتمد المؤسسات الإعلامية على حملة شهادة الماستر حيث أن خريج الجامعة يكون ذا كفاءة و تكوين وجاهزية لمثل هذه المهن، بينما نسبة حملة شهادة الباكالوريا هي الأخرى عالية، ولعل هذه الشهادة تمكن حملتها من خوض دورات تكوينية خارج الجامعات للالتحاق بمهنة المراسل الصحفي، مثل المعاهد ومراكز التكوين، أما بالنسبة لانعدام حملة الشهادات العليا كالماجستير والدكتوراه فيمكن أن يعزى بكون هذه الطبقة العلمية تشغل وظائف أعلى في المؤسسات الإعلامية من مهنة المراسلة.

الجدول رقم (04): توزيع مفردات العينة وفق متغير التخصص العلمي

	التكرار	النسبة
علوم الاتصال	15	100
تخصص آخر	0	0
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 04 نجد كل مفردات العينة لهم نفس التخصص ألا وهو تخصص علوم الإعلام والاتصال بنسبة 100%.

ومن هذا يمكن أن نستنتج أن مهنة المراسَلةُ الصحفية تتطلب هذا النوع من التخصصات، لأنه ينطوي على مجموعة من الشعب كشعبة السمعي البصري التي تخول لحملتها الالتحاق بهذه المهنة وباعتباره التخصص الذي يتميز حملته بالمؤهلات الخبرات التي تسمح بمزاولة مثل هذا النوع من المهن والتي تفتقرها باقي التخصصات الأخرى سواء كانت علمية أو أدبية، أو ربما يعود امتلاك مفردات العينة لشهادة في علوم الاتصال إلى توجه المؤسسات الإعلامية إلى إدراج هذا التخصص كأول شرط من شروط التوظيف لديها.

الجدول رقم (05): توزيع مفردات العينة وفق متغير طبيعة المؤسسة

	التكرار	النسبة
سمعية بصرية	6	40
مكتوبة	6	40
سمعية	3	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هي من المراسلين الصحفيين الذين يعملون في الوسائل السمعية البصرية بنسبة 40 % وكذلك تساويها نسبة المراسلين الذين يعملون بالوسائل المكتوبة 40%، لتليهم فئة المراسلين العاملين بالوسائل السمعية بنسبة 20%.

وربما يعود هذا التوجه الملحوظ من مفردات العينة نحو المؤسسات الإعلامية الخاصة سواء الجرائد أو القنوات الخاصة على حساب العمومية (الحكومية) منها لعدم تكافئ فرص التوظيف الممنوحة من طرق القطاعين العام والخاص والتي تعرف وفرة أكبر في القطاع الخاص منها في القطاع العام، إضافة إلى سيطرة المؤسسات الخاصة في مجال الإعلام في الجزائر، ولعل توجه المراسل الصحفي نحوا القطاع الخاص يعود لامتلكه حرية اكبر في تناول الأحداث و الأخبار في مختلف المجالات في هذا القطاع في حين يعاني من بعض القيود في المؤسسات التابعة للدولة. كما يحتمل أن توجه المراسلين نحو القطاع الخاص ليس بمحض إرادتهم وإنما هو بديل متاح في غياب التوظيف لدى القطاع العام الذي ربما يوفر وضعية اجتماعية أرقى من تلك التي يوفرها القطاع الخاص.

الجدول رقم (06): توزيع مفردات العينة وفق متغير الوضعية المهنية

	التكرار	النسبة
دائم	4	26.67
متعاقد	11	73.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 06 أن مفردات العينة متعاقدة مع مؤسسات عملهم بنسبة 73.33% أما باقي العينة فهم مراسلين دائمين في مجال عملهم فقد قدرت نسبتهم ب 26.67 %.

وربما نفسر هذا التوجه من المؤسسات الإعلامية إلى التعاقد مع المراسلين لفترات معينة عوض استفادتهم من وظائف دائمة إلى الطابع التنافسي في هذا المجال حيث أن العقود الدائمة تربط المؤسسات بموظفين ذوي إمكانيات محددة في حين أن الطابع التنافسي بين المؤسسات الإعلامية قد يحتاج التجديد المستمر للموظفين، فأغلب المؤسسات تسعى للبحث عن كفاءات جديدة قد لا تتوفر لدى عمالها، إضافة إلى أن فكرة التعاقد التي تعتمد عليها المؤسسات سواء الإعلامية أو غيرها تجعل من العامل أكثر تقييدا وتبعية للمؤسسة فهي ترهن إستمراريته في عمله عند انتهاء كل عقد كما يمكن أن تعود هذه الوضعية لمفردات العينة إلى نظرة المؤسسات الإعلامية للمراسل الصحفي على أنه ليس بمرتبة العمال الدائمين بقدر ما هو مجرد موظف مؤقت يستعمل لمهام معينة.

الجدول رقم (07): توزيع مفردات العينة وفق متغير الخبرة

	التكرار	النسبة
منذ سنة	4	26.67
من سنة إلى ثلاث سنوات	3	20
أكثر من ثلاثة	8	53.33
المجموع	15	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن أغلبية مفردات العينة لديهم خبرة في مجال الصحافة لأكثر من ثلاثة سنوات وقد قدرت نسبتهم ب 53.33 %، أما في المرتبة الثانية جاءت نسبة 26.67% للمراسلين الذين لديهم خبرة من سنة إلى ثلاث سنوات، لتليها أخيرا نسبة 20% للمراسلين الذين توجد لديهم خبرة سنة أول أقل في مجال العمل كمراسلين صحفيين.

بالتالي يمكن أن نقول أن مفردات العينة يتمتعون بالخبرة الكافية التي تأهلهم للتفاعل مع الموضوع المطروح وإثرائه بالشكل الذي يمكننا من إيجاد العلاقة بين الخلفية السيسيومهنية وأداهم لمهنتهم.

المحور الأول: مؤهلات المراسل الصحفي وتأثير الضغوط الاجتماعية على مردوديته

الجدول رقم(08): توزيع مفردات العينة وفق متغير تاريخ الالتحاق بمهنة الصحافة.

	التكرار	النسبة
منذ سنة	3	20
من سنة إلى ثلاث سنوات	5	33.33
أكثر من ثلاث سنوات	7	46.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 08 تبين لنا أن أكبر نسبة من مفردات العينة التحقت بمهنة المراسل الصحفي منذ أكثر من ثلاث سنوات وقدرت هاته النسبة ب 46.67 % ثم تلتها نسبة الملتحقين من سنة إلى ثلاث سنوات ب 33.33 %وفي الأخير فقد كانت فئة الملتحقين منذ سنة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى ب 20%.

يمكن أن نلاحظ من خلال النسب أن أغلب مفردات العينة مرتبطين بمهنهم لفترات طويلة نوعا ما وهذا إما لعدم إيجاد فرص عمل أفضل أو شعورهم بالاستقرار والراحة في هذه الوظائف.

الجدول رقم (09): توزيع مفردات العينة وفق متغير سبب الالتحاق بمهنة الصحافة

	التكرار	النسبة
بحث عن عمل	6	40
حبك للمهنة	9	60
أسباب أخرى	0	0
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن أغلب مفردات العينة كان التحاقهم بهاته المهنة سبب الدافع الحقيقي الذي يتمثل في حب المهنة، وقدرت نسبة هذه الفئة ب 60%، تلتها نسبة الأشخاص الذين التحقوا بالمهنة من أجل البحث عن عمل ب 40%.

ويمكن إرجاع توجه مفردات العينة إلى مهنة المراسل الصحفي بدافع حبهم للمهنة إلى أخذها كمهنة عائلية سبقهم إليها أفراد العائلة وبالتالي توارثوا حبها وسعوا إلى بلوغها،وربما يتولد هذا الحب للمهنة بسبب أصدقاء الذين يعملون كمر اسلون أو قد يعود هذا الحب إلى تجربة حياتية، كما قد يعود توجه بقية المفردات من عينة الدراسة إلى مهنة المراسل الصحفي بحثا عن العمل بغرض تحسن المستوى المعيشي وتوفير دخل يضمن لهم الحياة الكريمة، ويجعلهم أفراد فاعلين لأنفسهم وللمجتمع وممكن يعود هذا التوجه إلى الصورة الذهنية المتكونة عندهم على الدخل الجيد الذي يتقاضاه المراسل الصحفي، وربما يعود هذا التوجه أيضا إلى قلة التوظيف في مجالات أخرى و ضغط البطالة عليهم.

الجدول رقم (10): توزيع المفردات حسب مؤسسات العمل.

	التكرار	النسبة
سمعية بصرية	07	46.7
مكتوبة	05	33.3
سمعية	03	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 10 يمكن أن نقول بأن مفردات العينة يتوزعون على ثلاثة مؤسسات إعلامية، تمثلت في الوسائل السمعية البصرية والمكتوبة والسمعية حيث يمثل العاملون في الوسائل السمعية البصرية ما نسبته 46.7 % أما المكتوبة فمثل العاملون فيها من مفردات العينة نسبة 33.3% لتبقى نسبة 20% من مفردات العينة يعملون ضمن المؤسسات السمعية.

وبالتالي ربما يمكن أن نقول أن نسبة كبيرة من مفردات العينة توجهت إلى المؤسسات التلفزيونية التي تمتاز بأكبر سطوع وجاذبية في المجتمع من بين الوسائل الأخرى، وقد يعود هذا التوجه نحوها بسبب انتشارها الواسع والمصداقية التي تحضي بها ومن المكن أيضا أن يعود تفسير هذا التوجه إلى الصورة الذهنية الجيدة عن القنوات التلفزيونية.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير توجه نسبة لا بأس بها نحوا الجرائد بسبب التوظيف الدائم لديها ناهيك عن كثرة هذه الوسيلة في ولاية الاغواط، وربما يعود نزوح هذه النسبة من مفردات العينة نحوا الجرائد أيضا إلى الأجر الكبير الذي ترصده الجرائد للمراسلين العاملين لديها.

فيما يمكن أن يعود عزوف المراسلين على الإذاعة لسبب العمل الشاق للمرسلين فيها أو إلى تردي مستوى الأجر المقدم لهؤلاء المراسلين زيادة على ذلك قد تكون المراقبة الدائم للمراسل من

طرف المسئولين بالإذاعة بحكم تواجد مقر الإذاعة في ولاية العمل الاغواط من بين الأسباب التي أدت إلى نفور المراسلين منها.

الجدول رقم(11): توزيع مفردات العينة وفق متغير تلقي التكوين في ميدان الصحافة

	التكرار	النسبة
دورات خاصة	6	40
دورات جامعية	4	26.67
تأهيل جامعي	5	33.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول 11 تبين لنا أن النسبة الأولى للعينة أخذت تكوينا من خلال دورات خاصة ب 40%بينما كان في المرتبة الثانية 33.33% نسبة الذين تحصلوا على التأهيل الجامعي، وجاء في المرتبة الأخيرة الذين تحصلوا على دورات جامعية في مجال الإعلام والاتصال بنسبة 26.67%.

وبالتالي يمكن أن نلاحظ أن جميع مفردات العينة استفادوا من دورات تأهيلية وتكوينية في مجال المهنة وذلك لضرورة توفرها عند الالتحاق بالمؤسسات الإعلامية التي تحتضن الأفراد الأكثر تأهيلا والأكثر تكوينا في ميدان الإعلام.

ربما يعود توجه المراسل نحوا التكوين في دورات خاصة بسبب جودة هذا التكوين إضافة إلى المعدات العصرية ومستوى العالي للأساتذة في هذا تكوين، وكما يمكن أن يلعب اعتراف المؤسسات الإعلامية بهذا التكوين دورا كبير في خوض المراسلين له.

الجدول رقم (12): توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك طموح العمل في مؤسسة أخرى

	التكرار	النسبة
نعم	11	73.34
لا	4	26.66
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 12 أن نسبة 73.34% من العينة لديها الطموح في العمل بمؤسسة أخرى غير المؤسسة التي يشتغل بها، و 26.66% من العينة الباقية يرون أنه ليس لديهم هذا الطموح.

ويمكن أن نرى بأن أغلبة مفردات العينة يأملون في التوجه إلى مؤسسات أخرى بغرض صقل الكفاءة المهنية وتنمية القدرات واكتساب خبرات أكبر والعمل في مؤسسات أفضل، إضافة إلى التطلع إلى مسيرة صحفية مميزة، ومن المكن أن يعود هذا التوجه لأسباب أخرى منها الأجر الغير الكافي لتغطية تكليف العمل وحاجيات الأسرة أو تدني مستوى المؤسسات الإعلامية التي يشتغلون فيها.

الجدول رقم (13): توزيع مفردات العينة وفق متغير راضي المراسل على الأجر الذي يتقاضاه من عمله في مجال الصحافة

	التكرار	النسبة
نعم	04	26.67
لا	11	73.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 13 أن نسبة ما يفوق 73% من العينة غير راضية عن الأجر التي يتقاضونه، بينما النسبة التي أبدت موافقتها بالأجر فكانت تقدر ب 26.67%.

ويمكن أن نفسر عدم الرضي الكبير من أراد العينة على الأجر الذي يتقاضونه إلى المؤسسات التي ينتمون إليها والتي في أغلبها مؤسسات ربحية خاصة، تقدم أجور زهيدة أو في بعض الأحيان منعدمة انعدام الأخبار التي يطالبون بها، إضافة إلى التأخر الكبير في دفع مستحقات المراسلين من طرف هذه المؤسسات، هذه الأسباب تجعل لدى المراسلين صعوبة في تغطية متطلباته المعيشية.

الجدول رقم (14): توزيع مفردات العينة وفق متغير ممارس أعمال أخرى بخلاف عمل المراسل

	التكرار	النسبة
نعم	05	33.3
لا	10	66.7
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 14 أن ما نسبته 66.7 % من مفردات العينة يكتفون بوظيفة المراسل الصحفي في المؤسسات الإعلامية المشار إليها سابقا بينما بقية مفردات العينة المقدرة بـ 33.3 % يزاولون وظائف أخرى بخلاف مهنة المراسل.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب مفردات العينة يمارسون مهنة المراسل الصحفي كمهنة وحيدة تمنعهم من ممارسة غيرها من المهن وهذا مرتبط بخصوصية المهنة التي تجعل المراسل في سعي دائم للبحث عن المعلومة وبالتالي عدم تفرغه لأعمال أخرى، في حين أن النسبة من الأفراد الذين تمكنوا من قرن مهنة المراسل الصحفي وبمهن أخرى رغم صعوبة الأمر راجع لعدم كفاية هذه الأخيرة في توفير الدخل المناسب والكافي لمعيشته.

الجدول رقم (15): توزيع مفردات العينة وفق متغير المعايير المعتمدة في تحديد أجرة المراسل.

	التكرار	النسبة
حسب الأقدمية	02	13.3
حسب طبيعة العمل المقدم	10	66.7
حسب المؤسسة	03	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أغلبية مفردات العينة يتفقون على أن طبيعة العمل المقدم وما يرتبط به من الصعوبة والجودة هي المعيار الأكثر اعتمادا في تحديد أجرة المراسل الصحفي وهذا ما تعكسه نسبة 66.7% التي حظي بها هذا المعيار من خلال السؤال المطروح على أفراد العينة، بينما أعتبر معيار الأقدمية ونوع المؤسسة أقل استخداما في تحدد أجرة المراسل.

ولعل الأداء الجيد للمؤسسات الإعلامية مرتبط أساسا بجودة ما تقدمه من أخبار ومعلومات هذه العلاقة عكستها المؤسسة الإعلامية على تحديد ما يجب أن يتقاضاه المراسل، فقامت بربط المقابل المادي الذي يستحقه بما يقدمه من معلومات عن الأحداث.

الجدول رقم (16): توزيع مفردات العينة وفق متغير الاختلاف في الأجرة عند المراسلين

	التكرار	النسبة
نعم	8	53.34
لا	7	46.66
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

اتضح لنا من الجدول رقم 16 أن هناك من يقول بأنه يوجد اختلاف في الأجرة عند المراسلين بنسبة 53.34 %، وذلك بالاختلاف المؤسسات الإعلامية وتفاوت معدلات المداخيل لدى هذه المؤسسات إضافة إلى معايير تتعلق بالأعمال المقدمة من طرف المراسلين هذه الرؤية يمكن أن تشمل المقارنة بين مجموعة من المؤسسات الإعلامية. وأما النسبة التي قالت عكس ذلك فقدرت ب 46.66%. حيث هذه الرؤية تمس المؤسسة الواحدة فقط والتي غالبا ما تكون أجرة المراسلين فيها متساوية أو متقاربة.

الجدول رقم (17): توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك المراسل لمسكن خاص به

	التكرار	النسبة
نعم	06	40
لا	09	60
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

تبين لنا من خلال الجدول رقم 17 أن نسبة كبيرة من المراسلين الذين أخذناهم في العينة لا يمتلكون مسكناً خاصا بهم قدرة هاته النسبة ب 60 %، وقدرت نسبة الذين يمتلكون مسكنا خاصا بهم بـ 40%.

ويمكن الإشارة أن أغلب المالكين لمساكن خاصة من مفردات العينة يتوفرون على مساكن من خارج مهنة المراسل، ولعل وظيفة المراسل الصحفي لا تعتبر من الوظائف التي يمكن أن يحصل أصحابها على السكنات الوظيفية أو يمكنهم من خلال المداخيل الضعيفة اقتناء المساكن لهم. وبالتالي يعتبر عامل السكن من العوامل التي تخلق القدرة على إعطاء أداء أفضل في العمل الإعلامي وارتياح أكبر تجاه المهنة.

الجدول رقم (18): توزيع مفردات العينة وفق متغير تأمين المؤسسة لمسكن خاص للمراسل

	التكرار	النسبة
نعم	2	13.33
لا	13	86.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

تبين لنا من خلال الجدول رقم 18 أن نسبة كبيرة من المراسلين الذين أخذناهم في العينة عبروا بأن المؤسسة الناشطين فيها لا تؤمن لهم مساكن وظيفية وكانت نسبتهم 86.67 %، وقدرت نسبة الذين تؤمن لهم مؤسساتهم مسكنا خاصا بهم ب 13.33%.

حيث وكما أشرنا سابقا أن أغلب المؤسسات الإعلامية ربما لا تتحمل عبأ مسكن المراسلين التابعين لها وهذا كنوع من عدم التحمل لتكاليف إضافية، إضافة إلى نوع العلاقة التعاقدية مع أغلب المراسلين التي لا تمنحهم هذا الحق.

الجدول رقم (19): توزيع مفردات العينة وفق متغير تأمين المؤسسة النقل والمواصلات أثناء تأدية المراسل لوظيفته الإعلامية

	التكرار	النسبة
نعم	2	13.34
لا	13	86.66
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

تبين لنا من خلال الجدول رقم 19 أن نسبة كبيرة من المراسلين الذين أخذناهم في العينة عبروا بأن المؤسسة الناشطين فيها لا تؤمن لهم النقل والمواصلات أثناء تأديتهم لوظيفتهم وكانت نسبتهم 86.67 %، وقدرت نسبة الذين تؤمن لهم مؤسساتهم النقل والمواصلات ب 13.33%.

من خلال النسب السابقة ربما يعود تفسر عدم استفادة المراسلين الصحفيين من خدمات النقل والمواصلات للخلفية الربحية التي تنتهجها أغلب المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى نوع عقود العمل التي تربط المراسل بالمؤسسة والتي لا تكفل له هذه الحقوق. كما يمكن أن نربط هذا التقصير من طرف المؤسسات الإعلامية في حق المراسلين إلى ضعف الدور الدفاعي من طرف النقابات والتكتلات المناهضة بحقوق الاعلاميين في الجزائر.

الجدول رقم (20): توزيع مفردات العينة وفق متغير التحصل على المكافاءات والعلاوات والامتيازات

	التكرار	النسبة
نعم	04	26.67
لا	11	73.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

تبين لنا من خلال الجدول رقم 20 أن نسبة كبيرة من المراسلين الذين أخذناهم في العينة عبروا بأن المؤسسة الناشطين فيها لا تؤمن لهم النقل والمواصلات أثناء تأديتهم لوظيفتهم وكانت نسبتهم 86.67 % وقدرت نسبة الذين تؤمن لهم مؤسساتهم النقل والمواصلات ب 13.33%.

يمكن أن نلاحظ أن أغلب المؤسسات الإعلامية التي ينتمي إليها مراسلو عينة الدراسة لا تقدم أي مكافئات وعلاوات وامتيازات وربما بعود ذلك لنوع هذه المؤسسات وطابعها الخاص الذي لا يهتم بهذا النوع من الخدمات لشريحة المراسلين أو ربما أن هذه المؤسسات تعتمد مثل هذه الامتيازات للأعمال الجيدة التي تمتاز بالأصالة والحداثة والتي لا يرقى إليها العمل المقدم من طرف مراسلو عينة الدراسة نظرا لمحيط المكان المتواجدون فيه والذي يتميز بقلة المعلومة والأحداث.

الجدول رقم (21): توزيع مفردات العينة وفق متغير التأمين الاجتماعي للمراسل

	التكرار	النسبة
نعم	13	86.67
لا	02	13.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 21 تبين أن نسبة كبيرة من المراسلين الذين أخذناهم من العينة عبروا بأنهم مؤمنون وكانت نسبتهم 86.67 %، وقدرت نسبة الذين ليسوا مؤمنين ب 13.33%.

تغلب على مفردات العينة ميزة التأمين الاجتماعي حيث أغلب المؤسسات الإعلامية تؤمن موظفيها التزاما بالتشريعات القانونية المفروضة من الدولة وتعتبر حق من حقوق العامل الجزائري، أما عن النسبة غير مؤمنة فربما يعود إلى حداثة التحاقهم بالمهنة وعدم إتمام مؤسساتهم للإجراءات التأمين.

المحور الثاني: بيئة العمل الصحفي وأثرها على الممارسة الأخلاقية لمهنة الصحافة

الجدول رقم (22): توزيع مفردات العينة وفق متغير علاقة المراسل بمدير المؤسسة التي يشتغل فيها

	التكرار	النسبة المؤوية
جيدا	7	46.67
جيد جدا	05	33.33
متوسط	03	20
متوتر	0	0
متوترا جدا	0	0
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن 46.67%لديهم علاقة جيدة مع مدراءهم، بينما 33.33% من العينة لديهم علاقة جيدة جدا، أما الذين لديهم علاقة متوسطة مع مدراءهم فكانت نسبتهم 20%، ولم نسجل أي نسب بالنسبة للذين عندهم علاقة متوترة أو متوترة جدا.

يمكن أن نلاحظ أن أغلب العلاقة التي تربط المراسلين الصحفيين في عينة الدراسة بمدرائهم هي علاقات في الغالب جيدة وقد يعود هذا إلى حرص المسؤولين بالمؤسسات الإعلامية إلى ضمان جودة العلاقات من أجل كسب حب وولاء هؤلاء المراسلين، ولعل مثل هذه العلاقات تعود بالإيجاب على ما يقدمه المراسل الصحفي من أداء فالراحة النفسية التي يطرحها مثل هذا السلوك لدى المراسل يمكن أن تكون بمثابة الدافع الذي يقف وراء جودة وصدق ما يحضره المراسل للمؤسسة الإعلامية أولا والمجتمع ثانيا.

الجدول رقم (23): توزيع مفردات العينة وفق متغير طبيعة علاقة المراسل مع زملائه في العمل

	التكرار	النسبة المؤوية
علاقة عمل	8	53.33
علاقة زملاء	03	20
علاقة صداقة	04	26.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 23 نلاحظ أن 53.33%علاقتهم بزملائهم في العمل مجرد علاقة عمل بينما هناك نسبة ثانية من العينة لديهم علاقة صداقة مع بعضهم البعض ب 26.67%، أما الذين لديهم علاقة زملاء فقط فكانت نسبتهم 20%.

يمكن أن نلاحظ أن أغلب العلاقة التي تربط المراسلين الصحفيين في عينة الدراسة بزملائهم هي علاقات عمل وزمالة وقد يعود هذا إلى حرص المؤسسات الإعلامية إلى ضمان جودة العلاقات بين مختلف موظفيها من أجل توفير مناخ عمل جيد وحيوي.

الجدول رقم (24): توزيع مفردات العينة وفق متغير امتلاك المراسل لعلاقة مع مراسلين يعملون في مؤسسات أخرى

	التكرار	النسبة المؤوية
نعم	14	93.33
لا	1	6.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن 93.33 %علاقتهم بزملائهم في المؤسسات الأخرى جيدة، بينما هناك نسبة ثانية من العينة لديهم علاقة ضئيلة بالمراسلين العاملين في المؤسسات الأخرى ب 26.67%.

يمكن أن نرد اهتمام مفردات العينة بربط علاقات جيدة مع أطراف أخرى في مؤسسات إعلامية أخرى بخصوصية المهنة التي تتطلب الاطلاع على مختلف مصادر المعلومات والأحداث التي يمكن أن تنشأ من هذه العلاقات إضافة إلى ضمان السبق إليها، وهذا ما يوفره الاحتكاك بالمراسلين في مؤسسات إعلامية أخرى إضافة إلى تبادل الخبرات والمهارات التي يمكن أن يجنيها المراسل الصحفي من هكذا علاقات .

الجدول رقم (25): توزيع مفردات العينة وفق متغير رأي المراسل في قانون الإعلام الجزائري

	التكرار	النسبة المؤوية
يخدم المراسل	14	93.3
لا يخدم المراسل	01	6.7
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 25 المذكور أعلاه يمكن أن نقول أن أغلبية مفردات العينة محل الدراسة يتفقون على أن قانون الإعلام الجزائري جاء بما يخدم صالح المراسل الصحفي وهذا ما تمثله نسبة 93.3% من أجوبة السؤال المطروح على مفردات العينة حول رأيهم في هذا القانون، بيمنا ما نسبته 6.7 % من هذه العينة يرون أن هذا القانون لم يعطي الكثير للمراسل الصحفي.

وربما يعتبر تجاوب مفردات العينة بالإيجاب معا خدمة قانون الإعلام الجزائري لصالحهم للاطع الواسع منهم على بنود هذا القانون وملاحظتهم للحقوق التي يسنها لهم وللمهام التي يرميها على عاتق المراسل. فراو بأن هذا القانون ليس فيه من الإجحاف للمراسل بقدر ما فيه من الإصلاح.

الجدول رقم (26): توزيع مفردات العينة وفق متغير جديد المراسل الصحفي في قوانين الإعلام

	التكرار	النسبة المؤوية
نعم	04	26.67
لا	11	73.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

نستنتج من الجدول رقم 26 أن هناك من يقولون من العينة أن قوانين الإعلام لم تدر أي جديد للمراسل الصحفي وقدرت نسبتهم ب 73.33 % بينما الذين وافقوا على عكس الأوائل فنسبتهم جات بقيمة 26.67% .

يمكن أن نقول أن قانون الإعلام الجديد بالرغم من أنه يخدم المراسل الصحفي وفق أراء مفردات العينة إلا أنه في السنوات الأخيرة لم يعنى بإضفاء الجديد فيما يخص تحديد حقوق ووجبات المراسل الصحفي التي تجددت بتجدد بيئة عمل هذا الأخير والتي أصبح فيها من الخطورة والصعوبة ما يفرض على المشرع الجزائري سن المزيد من القوانين التي تراعي حقوق المراسل وتحدد مهامه بشكل أوضح وفي المقابل لا زال قانون الإعلام يعاني من البطء في تدارك هذا التطور في مفهوم المراسل بيئة عمله.

الجدول رقم (27): توزيع مفردات العينة وفق متغير مدى توفر الحماية القانونية للمراسل داخل وخارج المؤسسة

	التكرار	النسبة
نعم	12	80
لا	03	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 27 يتبين لنا أن أغلب العينة تتمتع بالحماية القانونية داخل وخارج المؤسسة وقدرت نسبتهم ب 80%، بينما النسبة الباقية فذهبت للذين لا يتمتعون بهاته الحماية.

ربما من الطبيعي أن تميل أراء مفردات العينة نحو خيار التأمين في محيط العمل، حيث أن المشرع الجزائري يكفل هذا الحق للعمال بموجب مجموعة من القوانين وتحت رقابة مجموعة من الهيئات الرقابية وبالتالي فإن المؤسسات الإعلامية تلتزم بهذه القوانين وتوفر هذا المحيط الآمن لأفرادها هذا داخل المؤسسة الإعلامية إلا أنها تجد صعوبة في توفير ذلك خارج أصوراها نظرا لتعقد المحيط الخارجي وكثرة العراقيل فيه.

ولعل وضعية التأمين التي يتوفر عليها بعض مفردات العينة تعبر من بين الحقوق الأساسية التي يطالب بها أي عمل، سعيا منه لتامين مستقبل ما بعد والوظيفة، إضافة إلى الاستفادة من التعويضات التي يمكن أن تغطي الأخطار التي يعاني منها المراسل، كما أن التأمين يعود بالنفع على أسرة العامل كما يعود على العامل بحد ذاته.

الجدول رقم (28): توزيع مفردات العينة وفق متغير توجه المراسل الصحفي نحو الانضمام إلى النقابات والاتحادات من أجل المطالبة بتحديد المكانة القانونية للمراسل الصحفي وضمان حقوقه

	التكرار	النسبة
نعم	10	66.67
لا	05	33.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

نلاحظ من الجدول رقم 28 المذكور أعلاه أن هناك توجه نسبة كبيرة من العينة نحو الانضمام إلى النقابات والاتحادات وقدرت نسبتهم ب 66.67%، بينما لم يكن هنالك رغبة عند باقي العينة بنسبة 33.33% من أجل الانضمام إلى النقابات.

يمكن أن نقول أن مفردات عينة الدراسة يميلون إلى التوجه نحو الانضمام إلى الهيئات المطالبة بحقوقهم وذلك لرغبتهم في تغيير واقع المراسل الصحفي وتحسين ظروفه المادية والمعنوية هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن يكون هذا التوجه سببه البحث عن مكانة قانونية أفضل لمزاولة هذه المهنة.

الجدول رقم (29): توزيع مفردات العينة وفق متغير أنوع الصعوبات التي يتعرض لها المراسل أثناء أدائه المهني

	التكرار	النسبة
المضايقات والإهانات	06	40
صعوبات تتعلق بالمعلومة	06	40
لا توجد صعوبات	03	20
المجموع	15	100

من خلال الجدول رقم 29 المذكور أعلاه يمكن أن نستنتج أن المراسل الصحفي يعاني من عديد الصعوبات أثناء أدائه المهني تمثلت أساسا حسب الأجوبة المقدمة من مفردات العينة على هذا الموضوع في المضايقات والاهانات والتي حظيت بنسبة 40 % من أجوبة مفردات العينة وبنفس النسبة جاءت الصعوبات المتعلقة بالمعلومة وصعوبة الحصول عليها ونقلها، ولعل من بين أهم ما يعاني منه المراسل يكمن في تحفظ الأطراف المالكة للمعلومة والتي من الصعوبة تقص المعلومة لديها، فيما كان بقية مفردات العينة يرون أن المراسل الصحفي لا يواجه أية صعوبات تذكر في مهنته.

الجدول رقم (30): توزيع مفردات العينة وفق متغير صعوبات الوصول إلى مصدر الخبر من طرف المراسل

	التكرار	النسبة
نعم	10	66.67
لا	05	33.33
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 30 نلاحظ وجود صعوبات يتلقاها المراسل أثناء حصوله على الخبر وهذا من منطلق تصريحات أغلبية العينة وتمثلت النسبة الموافقة ب 66.67%، ومن جهة أخرى جاءت تصريحات باقي العينة بعدم وجود أية صعوبات في الوصول إلى مبتغاهم وتمثلت نسبتهم بـ 33.33%.

وقد يكون من أبرز ما يعاني منه المراسل الصحفي في سعيه للوصول إلى المعلومة الصحيحة التعتيم الإعلامي والتهرب والتحفظ لدى الكثير من المسئولين الذين يحتكرون المعلومة إضافة لقلة المعلومات في بعض المواضيع الحساسة، ومن جهة أخرى قد تبرز الصعوبة في الحفاظ على هذه المعلومة ونقلها إلى المستفيدين منها .

الجدول رقم (31): توزيع مفردات العينة وفق الرق بين المراسل والصحفي من حيث ضوابط أخلاقيات المهنة

	التكرار	النسبة
نفسها الضوابط	12	80
تختلف الضوابط	03	20
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 31 أعلاه يمكن أن نقول مهنة المراسل و مهنة الصحفي يحملان نفس أخلاقات المهنة وهذا كاستنتاج من أجوبة مفردات العينة التي كانت توفق هذا الرأي بنسبة 80% فيما يرى البقية أنه توجد بعض الاختلافات بين أخلاقيات كل من المهنتين.

ويمكن أن نرد هذا الاتفاق على تشابه ضوابط أخلاقيات المهنة بين المراسل والصحفي إلى أن المشرع الجزائري لم يفرق في التعريف بين الطرفين لاعتباره أن كلا المهنتين تؤدي نفس الغرض من خلال تتبع الأحداث ونقلها. وهذا ما يمكن أن نعتبره السبب الرئيسي في جعل المراسل الصحفي قابعا دائما وراء ظل الصحفي.

الجدول رقم (32): توزيع مفردات العينة وفق متغير مدى تشابه العقوبات المسلطة على المراسل والصحفي

	التكرار	النسبة
تختلف العقوبات	14	01
النسبة	93.3	06.7
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم32 المذكور أعلاه يمكن أن نقول أن المراسل و الصحفي يتعرضون إلى نفس العقوبات سوء من الإدارة أو قانون الجزائر وهذا مبني على إجابات مفردات العينة حيث أيد معظم العينة هذا الأمر وتمثلت نسبة هذه العينة ب 93.3% و جاءت إجابات بقية العينة على إن المراسل و الصحفي يتعرضون لنفس العقوبات وتمثلت نسبتهم ب 06.7%.

قد يرد الاتفاق من طرف مفردات العينة على أن العقوبات متشابه التطبيق على كل من الصحفي والمراسل إلى رؤية المشرع الجزائري التي لا تفرق بين الطرفين من ناحية تحديد مفهومهما وتعاملها بنفس الإجراءات.

الجدول رقم (33): توزيع مفردات العينة وفق متغير طموح المراسل في الوصول إلى وظيفة دائمة في المؤسسة الصحفية

	التكرار	النسبة
نعم	14	93.33
لا	01	6.67
المجموع	15	100

قراءة وتحليل

من خلال الجدول رقم 33 أعلاه يمكن أن نقول أن معظم العينة لها توجه نحو الوصول إلى وظيفة دائمة وقدرة نسبة هذه العينة ب 93.33%، ينما توجد نسبة 6.67% ليس لديها الرغبة في الحصول على وظيفة دائمة.

يمكن اعتبار المراسل الصحفي كغيره من العاملين يطمح إلى تحقيق الاستقرار الوظيفي وهذا ما يتجسد في حصوله على وظيفة دائمة في مهنة اختارها بدافع الحب، وهذا كان حال مفردات عينة الدراسة الذين يسعون إلى تحقيق هذا الطموح سواء في مؤسساتهم الحالية أو أخرى.

ولعل ما تم التطرق إليه من نقص في تحديد مفهوم لما يقدمه المراسل الصحفي وضبط للحقوق والمهام المنوطة به يخلق لديه الرغبة في تحسين وضعية والحصول على وظيفة دائمة يمكن من خلالها أن يطالب بشكل أكثر جدية في معالجة مشاكله.

نتائج الدراسة:

1 – من خلال استعراضنا لما جاءت به قوانين الإعلام في الجزائر حول تحديد هوية المراسل الصحفي وأهم الحقوق التي يتمتع بها، نجد أنها ساوت بينه وبين بقية الصحفيين في الحقوق والواجبات غير أن هذه القوانين أغفلت فئة مهمة من المراسلين ألا وهي المراسلين غير الدائمين أو المتعاقدين فلم يرد أي نص يحدد صفتهم وحقوقهم وواجباتهم بل تركت تحديد ذلك للمؤسسات الصحفية.

2 – لم تتوقف الظروف المهنية عند حد الممارسة المهنية فقط، بل تخطتها إلى الحياة الاجتماعية المراسل الذي أصبح أقل شأنا من أبسط عامل، حيث يتقاضى أجرا لا يناسب وضعه ولا يكفل له حياة كريمة، إضافة إلى تحمله لتكاليف عمله بمفرده وهو ما يشكل عبأ عليه خاصة المتزوجين وأصحاب الأسر، لذلك قرر أغلبه ترك المجال والتوجه لعمل يضمن لهم حياة أفضل، أو العمل في أكثر من مؤسسة مع العلم أن ذلك يخالف القانون.

3 – يعاني المراسل من ضغوط مهنية وإدارية تتمثل في طبيعة علاقته بالمؤسسة التي يعمل بها والتي تجعل موقعه غير واضح، إلى جانب الضغوط التي تواجهه في الميدان والتي تعيق عمله وتقلل من قيمته خاصة مع مصادر المعلومات العمومية.

4 – عبر أغلب المراسلين عن عدم رضاهم عن الواقع الذي يعيشونه في ظل مهنتهم، سواء من الناحية الميدانية أو الإداري أو اجتماعيا، لذلك قرر جزء كبير منهم عدم متابعة مشوار، الصحافة والبحث عن عمل أخر يضمن لهم كرامتهم ويلبي لهم احتياجاتهم التي افتقدوها في هذا المجال.

5 – يبقى نجاح المراسل الصحفي في تأدية مهامه مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرته على الوصول إلى مصادر المعلومة والتعامل معها باحترافية، وتجاوز مختلف الضغوطات والصعوبات المهنية الأخرى.

6 – تبين لنا من خلال الدارسة (حول واقع المراسلين الاجتماعي والمهني) أنه يوجد فرق واضح بين مراسلي الصحف العامة والخاصة من حيث المعاملة ومن حيث الحقوق المكفولة.

7 – المراسل الصحفي في الجزائر يعاني وضع لا يحسد عليه فرغم من أهميته إلا انه مهمش ولم يستفد من المتغيرات التي طرأت على الساحة الإعلامية مثل قانون الإعلام الجديد

8 – رغم أهمية أخلاقيات المهنة في الممارسة الإعلامية، إلا أن التشريعات الجزائرية لم توليها اهتماما بالغا وكافيا، حيث أن اغلب قوانين الإعلام في الجزائر أهملت هذا الجانب رغم كونه حجر الزاوية في الممارسة الإعلامي.

خاتمة

خاتمة

تعتبر فئة المراسلين الصحفيين أكثر فئة تأثيرا في الساحة الإعلامية على اعتبار أنهم أهم مورد إخباري لقربهم الزماني والمكاني من مصدر الحدث، فهو الوسيط الأول بين الخبر والمؤسسة الصحفية التي تسعى إلى تحقيق التميز والسبق الصحفي من خلال شبكة من المراسلين في مختلف المناطق، ما جعل المراسل يعمل في ظل مجموعة من الضغوط والقيود التي تأثر في شكل واضح على واقعة الاجتماعي والمهني نتيجة احتكاكه الدائم بميدان الحدث، وذلك في ظل نقص القوانين التي تؤطر أدائه وتضمن حقوقه، وبالإضافة إلى ذلك عدم استقرار المؤسسات الاعلامية على أسلوب محدد للتعامل مع هذه الفئة من الصحفيين، وذلك من عدة جوانب خاصة تلك المتعلقة بالجانب القانوني والجانب المادي بحيث في كل مرة تجدهم يشتكون من هذين الجانبين وهذا بالنسبة لدول العالم الثالث الذي مازال لم يرقى عندهم المراسل إلى مصاف الصحفي.

ولقد سعينا من خلال دراستنا تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي و المهني و القانوني الذي يعيشه المراسل الصحفي في الجزائر، والذي يتبين من خلال الدراسة أنه يلعب دورا بالغا في التأثير على ما يقدمه المراسل من أداء والذي ينعكس بالضرورة على أداء المؤسسات الاعلامية أيضا فالدراسة تحاول إظهار بعض الجوانب السيسومهنية التي تعيشها مفردات عينة الدراسة في سعيها لأداء دورها المهني، والذي تبين انه يتطلع الى المزيد من الضبط لتحديد مفهومه ومهامه وصون حقوقه من طرف المشرع، فوضعه الحالي يتميز بنقص الاهتمام وتحمله لثقل الرسالة الاعلامية من خلال البحث عنها ونقلها دون حصوله على مقابل مادي يحسن وضعه الاجتماعي و يدفعه للعطاء اكثر.

وتبقى هذه الدراسة حلقة من حلقات البحث المتواصل لاكتشاف تأثير الواقع السيسومهني للمراسل الصحفي في عمله، الا اننا نستطيع القوال ان كل ما قمنا به خلال هذه الدراسة هو محاولة معرفة بعض الجوانب المهمة حول هذا الواقع وفسح المجال للبحثين لاستكشاف جوانب اخرى لم تتعرض لها الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا _ الكتب

1 - احددن زهير، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

2 - احمد بن عبد المالك، قضايا إعلامية، دار مجد لاوي للنشر، الأردن، 1999.

3 - ألبرت هستر وآخرون، ترجمة كمال عبد الرؤوف، دليل الصحفي في العالم الثالث، دار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992.

4 - بدر احمد ، أصول البحث العلمي و مناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

5 - بن مرسلي احمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

6 - بن مرسي احمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

1 - بن هادية علي وآخرون، القاموس الجديد للطالب، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1991.

7 - بوجمعه رضوان، الصحف و المراسل الصحفي في الجزائر، تاكسيج كود للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

8 - تواتي نور الدين، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2008.

ثانيا _ المعاجم

9 - الدغيني محمد راكنا، أساليب البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية، ط2، مكتبة الرسالة الأردن، ،1997.

10 - ديدان مولود، الإعلام والنشاط السمعي البصري، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء الجزائر 2014 .

11 - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980.

12 - ساعد ساعد، التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية، دار الخلدونة، الجزائر 2009.

13 – سامان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
14 – عبد الباسط عثمان، الصحافة قضايا ومشكلات، دار العمير للنشر والتوزيع، جدة،1995.

15 – عبد الحميد عطية وآخرون، الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقيها، المكتب الجامعي الحديث 1989 .
16 – عبد الستار جواد، اللغة الإعلامية، دار الهلال، الأردن، 1998.
17 – عبد الستار جواد، فن كتابة الأخبار عرض شامل للقوالب الصحفية وأساليب التحرير الحديثة ط2، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
18 – فهمي أشرف خوخة، الرقابة في المؤسسات الصحفية، المعهد العلي للدراسات الأدبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
2 – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، مصر، مكتبة الشرق الدولية، ط5، 2011.
3 – محمد جمال الفار، معجم المصطلحات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2014.

19 – محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه و تقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.
20 – محمد عبد الباي، مدخل إلى مقياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة، القاهرة لأنجلو المصرية، 1979.
21 – محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، عالم الكتاب، القاهرة، 1972.

22 – محمد عبد الحميد، البحث العلمي في دراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
23 – محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية للنشر، بيروت 1983.

24 – مكاوي حسن عماد وآخرون، نظريات الإعلام، 2007.
25 – وهبي محمد، بحوث في الاتصال، ط 2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

ثالثا _ الملتقيات، المقالات، والمجلات

1 - باولو ليمبو، وآخرون، مقال بعنوان: دليل المراسل الصحفي، جانفي، 2006.

2 - بو معيزة السعيد، أخلاقيات وآداب المهنة في تليفزيون الخدمة العمومية، حالة التليفزيون الجزائري الملتقى الدولي بتونس، معهد العلوم والأخبار، افريل 2009.

3 - حسناوي عبد الجليل، أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام،الجزائر، العدد27، ديسمبر 2016.

4 - السبيعي سلمان بن مطلق، الضغوط النفسية لدى الإعلاميون بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في متغيرات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01. 2015.

5 - صالح بوزة، السياسات الإعلامية الجزائرية، منظمة المنطلقات النظرية والممارسات (1979 – 1990)، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 13، الجزائر 1996.

6 - صالحي دليلة، الواقع السوسيومهني للمراسل الصحفي بالجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، مارس 2015.

7 - مجموعة مداخلات في اليوم الوطني للصحافة، المنعقد بجامعة وهران يوم 10/21 2018.

ثالثا _ رسائل الماجستير والدكتوراه

1 - باي أحلام، معوقات الصحافة في الجزائر دراسة ميداية بالمؤسسات الصحفية بمدينة قسنطينة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص وسائل الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانساتية والعلوم الاجتماعية، 2006.

2 - بآي عبد القادر بغداد، الخلفية السوسيومهنية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني دراسة ميدانية لمرسلي الصحافة المكتوبة بوهران، لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع الاتصال، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013.

3 - تيفراني، التطور التكنولوجي على الممارسة الإعلامية الصحفية دراسة وصفية لعينة من الصحف الجزائرية (الخبر،الوطن، المساء، البلاد)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

4 – دبب ربيعة، واقع حق التأليف الصحفي في الجزائر في قطاع الصحافة المكتوبة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

5 – سيكوك قويدر ، سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر، واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلالات الوظيفية دراسة سوسيو سياسية، دراسة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع السياسي جامعة السانيا، وهران،1994 – 1995.

6 – شبري محمد، ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992 –2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

رابع _ المراسيم التنفيذية، الجرائد والهيئات الرسمية

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري، العدد 16 بتاريخ 23 مارس 2014.

2 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون متعلق بالإعلام، ،العدد 14، 1990.

خامسا _ المواقع الالكترونية

1– http://www.kokita012.e-monsite.com

الملاحق

الملحق رقم (01): إستمارة المقابلة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار الثليجي

كلية العلوم الإنسانية و الاسلامية و الحضارة

قسم الإعلام والاتصال

تخصص اتصال و علاقات عامه

استمارة مقابلة للبحث الميداني الخاص بإعداد مذكرة ماستر تخصص في اتصال و علاقات عامه .

الخلفية السوسيومهنية للمراسلين وتأثيرها على الممارسة الإعلامية

دراسة ميدانية لمراسلين في ولاية الاغواط

اعدد الطالبين :

- **محمد خذير**
- ***خليفة خذير***

تحت إشراف :

- **د.ذهبية آيت قاسي**

2018/2017

أسئلة استمارة المقابلة

البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر. ☐ أنثى. ☐

2. السن: اقل من 25سنة. ☐ من 25الى 35. ☐ أكثر من 35. ☐

3. المؤهل الأكاديمي: بكلروريا. ☐ ماستر. ☐ ماجستير. ☐ دكتوراه. ☐
شهادة أخرى أذكرها.

4. التخصص العلمي: علوم الإعلام والاتصال. ☐ تخصص آخر أذكره:.....

5. الشهادة المتحصل عليها: .....

6. طبيعة المؤسسة: سمعية بصرية ☐ سمعية ☐ مكتوبة ☐

7. الوضعية المهنية: دائم. ☐ متعاقد. ☐

8. الخبرة: منذ سنة. ☐ من سنة إلى ثلاث سنوات. ☐ أكثر من ثلاثة. ☐

المحور الأولى

مؤهلات المراسل الصحفي وتأثير الضغوط الإجتماعية على مردوديته

1. منذ متى كان التحاقك بمهنة الصحافة ؟ منذ سنة. ☐ من سنة إلى ثلاث سنوات. ☐
أكثر من ثلاثة سنوات ☐

2. هل التحاقك بمهنة الصحافة كان لسبب ؟ بحث عن عمل. ☐ لأجل تحسين. ☐
المستوى المعيشي. ☐ حبك للمهنة. ☐ أسباب أخرى.....

3. في أي مؤسسة تعمل ؟ .....

4. هل تلقيت تكوين في الميدان ؟ دورات خاصة☐ دورات جامعية☐ تأهيل جامعي☐

5. هل عندك طموح للعمل في مؤسسات أخرى ؟ نعم☐ لا☐

ولماذا ؟.....

6. هل أنت راضي على الأجر الذي تتقاضاه من عملك في مجال الصحافة ؟ نعم☐ لا☐

ولماذا ؟ .....

7. هل تمارس أعمال أخرى بخلاف عملك كمراسل ؟

.....

8. إنا كان الجواب بنعم هل يعود الأمر إلى الدخل الغير كافي ؟

.....

9. ما هي المعايير المعتمدة في تحديد أجرة المراسلين؟

.....

10. هل هنالك اختلاف في الأجرة عند المراسلين؟ نعم☐ لا☐

11. إن كانت الّإجابة بنعم فما هو السبب وراء ذلك؟

.....

12. هل تمتلك مسكن خاص بك ؟ نعم☐ لا☐

13. هل تؤمن المؤسسة مسكن خاص بك ؟ نعم☐ لا☐

14. هل تؤمن المؤسسة لك النقل والموصلات أثناء تأديتك لوظيفتك الإعلامية ؟ نعم☐ لا☐

15. هل تتحصل على مكافاءات وعلاوات وامتيازات ؟ نعم☐ لا☐ لماذا.....

.....

16. هل أنت مؤمن اجتماعيا ؟ نعم☐ لا☐

المحور الثاني

بيئة العمل الصحفي وأثرها على الممارسة الأخلاقية لمهنة الصحافة

1. كيف هي علاقتك بمدير المؤسسة التي تشتغل فيها؟

جيد☐ جيد جدا☐ متوسط☐ متردي☐ توترا جدا☐

2. ما طبيعة العلاقة مع زملائك في العمل ؟

علاقة عمل☐ علاقة زملاء☐ علاقة صداقة ☐

3. هل تمتلك علاقة مع مراسلين يعملون في مؤسسات أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

4. ما رأيك في قوانين الإعلام الجزائري؟ .....

.....

5. هل جاءت قوانين الإعلام بالجديد للمراسل الصحفي؟ نعم ☐ لا ☐

ما هو الجديد .....

6. ما رأيك في فتح مجال السمعي البصري ؟

.....

.....

7. هل يتمتع المراسل بحماية القانونية داخل وخارج المؤسسة ؟ نعم ☐ لا☐

8. هل هناك إستراتجية أو خطة لك في الانضمام إلى النقابات و الاتحادات من أجل المطالبة بتحديد المكانة القانونية للمراسل الصحفي وضمان حقوقه ؟ نعم☐ لا ☐

9. ما هي أنواع الصعوبات التي يتعرض لها المراسل أثناء أدائه لواجبه المهني ؟

.....

10. هل يواجه المراسل صعوبات في الوصول إلى مصدر الخبر؟ نعم☐ لا☐

11. ما هي أهم هذه الصعوبات إن وجدت ؟

.....

12. هل هناك فروق بين المراسل والصحفي من حيث الضوابط الأخلاقيات للمهنة ؟

.....

13. هل يتعرض المراسل لنفس العقوبات التي تسلط على الصحفي ؟

.....

14. هل هنالك طموح للوصول إلى وظيفة دائمة في المؤسسة الصحفية ؟ نعم☐ لا☐